

س  
۳۳۴



سازمان اسناد و کتابخانه ملی  
جمهوری اسلامی ایران



الملك الناصر

بِحَمْدِ اللَّهِ  
 وَتَوْفِيقِهِ  
 لَنَا نِعْمَ وَقَائِدُ لَطِيفٍ  
 مِنْ عَهْدٍ مَعْدٍ مَعْدٍ  
 خَيْرُ بَنِي سَنَانٍ أَعْلَى حَضْرَةٍ  
 شَهْنَشَاهِ الْإِمَامِ السُّلْطَانِ  
 السُّلْطَانِ وَالْخَاقَانِ الْخَاقَانِ  
 خَلْدِ اللَّهِ مُلْكُهُ وَابْدِ حَيْثُ ابْدَ عَشِيرَتُهُ  
 نَابِ مَبَانِي خَيْرٍ وَبَشِيرٍ كَانَتْ مَعَهُ خَيْرُ حَضْرَةٍ  
 أَجَلِ الْكَرَمِ وَخَيْرِ أَرْوَاحِ الْعِزِّ  
 مِزْزَا أَحْمَدِ شَامِ السُّلْطَانِ الْمَوْجِدِ  
 وَالِدِ الْمَوْجِدِ  
 حَكِيمِ طَمَعِ عَمَلِي كَرِيمِ  
 كَرِيمِ شَرِيعِ الْإِسْلَامِ



وَسَا لَمْ تَنْزِعْ  
فِي فَا عَدَا حِلَّ الشَّيْءِ  
عَلَى الصَّوِّ وَنَحْوِهِ  
عَنِ الْقَبْرِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله علام الغيوب الشار بفضل له عبود  
الغافر يبدل الذنوب مقيم الميزان بعد مو  
التي بفضله الشار في جبرته ملكونه وكما  
في ملكونه جبرته المجل للعباد شفعه الوفا  
المظهر في الاقوال بين يدينا الجاعل في كل  
ودق الف دس سق وفي كل فطرة مربا اللجة  
الف ابو حجة والسلام على الشمس الظاهر  
محمد اولاده الطاهرين واللعن على اعدائهم  
اجمعين بعد يقول الضيف الجاني



جمال الدين محمد بن غلام رضا الشيرازي

الكرما غامله الله بظلمه التي كنت

في سنين قدامه في غيرة الهزيمة من المرق

اختيار السفر من السفر الى ناحية مولاي

علي بن ابي طالب صلوات الله عليه الى

ان من الله على بالوقوف في هذه الاحوال

للعادل وللانحلال واعمال الخيال

الى ان تشرفت بزيارة بضعة الرسول ص

وفرة عين النبوة الطاهرة المطهرة <sup>للعصوة</sup>

بنت الامام موسى بن جعفر عليه السلام

ورأيت حر الصيف كحد السيف في هذه

هذا هو



الصنف أفكف بملك المشاهد والعرض  
 خصوصاً مع ملك من قديم الزمان إلى  
 هذه الأوان من قوة الضعف وضعف القوة  
 فتوقفت بأمر ملك ظل جوار هذه القبة و  
 اشتغلت بتحقيق المسئلة الدنيئة و  
 نعيم القاعده الوثنيئة حتمل  
 الأفعال والأمو على الصبح والاصح وقف  
 الله وإياك للواظبة عليه فزعمادعا سوء  
 بعض أعمال بعض بعضاً إلى الهام بعض  
 المعصواذ بالهم عز الشين وهذه الرسالة  
 في الحقيقة بنين لما أجهلناه وتغير لما



في الرسالة الحمد لله المتعقبه لها الملمر  
فيها بما فوق الصناعات الملمرة في التصديق المنيف  
الشايق استر لا صول ولا ما تجاوزت بلفظنا  
شجنا العلامة الانصاف قدس الله وسرته  
مر كمانا لغاصرين ولا يخفى على الوكي  
البصير بان <sup>انشاء</sup> هذه القاعدة الى جميع لطفا  
والعوالم من السدين والتملة والسباسة  
والروايس والفقه وميراثك واسأل الله  
تعالى ان يجعله عتق وشدة في و  
شعبنا ليوم فخرى ونافعي

قاعدة



هل يجب حمل الشيء على الصحيح لا وإنما أضفنا  
 قولنا الحمل إلى الشيء وهو من جملة الأمور  
 العامة دون خصوص فعل المسلم ودون كفعلة  
 ولو من دون إضافته إلى المسلم لا عينية البحث  
 من الفعل لبياننا إلى الاعتناء الخارجية والأعمال  
 الفاعلية والافعال والاعتناء ذاتها إذا  
 شويح في أحد الفعل وأخذ بغير المعنى الظاهر فيه  
 من كونه مقابلا للقول بأن يجعل القول غائبا  
 أيضا من جملة الأفعال الفاعلية باللسان والقلب  
 لكن هذا يدفع خروج خصوص القول والاعتناء  
 ولا يتم الصحة الاعتناء وغيرها لا يطلق عليه



صحة الفعل بوجه وهكذا مما يرجع الى خصوص  
 المسئلة للتعريف بما يرجع الى الكسفة بطنها  
 المختلفة وبما الى الابد من سمة متقدما الى  
 صحيح كل شيء في حد ذاته كاملا ونامة وفاسدة  
 نافصة وفاسدة فاذا كان لشيء خاصية واحدة  
 او خواص كل واحد وبنية الاخرى من وذا ولو  
 وكان واجدا له او لها فهو صحيح والا ففاسد اذا  
 كان لشيء خواص كثيرة مع الاولوية لبعضها  
 الاخرى الانضمام بالصحة والفساد الواحدان  
 فهذا البعض فان هذه الاولوية توجب انصرف  
 صحة هذا الشيء الى واحد هذا البعض ولو مع

في الكلام على  
 صحة الفعل



فقد ان غيره ولذا لا تعد الجارية ناقصة اذا  
خوف جزء مقدار ابرة من احد جملتها <sup>فيها</sup> الشك  
الشك في الصحة وفشل الله عما مستند بعرض  
العارض مع سبب العلم باحد الاخرين <sup>فيها</sup> ولنا  
ويرتب عليه ثاره استصحابا او اما بنحوه  
من اول الامر فلا استصحابا لانه من باب ترجيح  
لما حدث بالاصل وبالحكمة لنبه لا استصحابا  
الى الصحة والفساد مساوية وليس من مرجحات  
جانبا للصحة والفساد فمد برغم ربما يدل على  
حقه الشيء بعض امور غيره كالغلبة فاننا اذا  
شككنا في سماعه لمؤ لود الخ <sup>منكم</sup> بوجوبها

ان الشك في  
المفاد في  
لنا قد يقال ان  
انطلاقنا في  
عدا اقصا الاصل  
الصحة والفساد  
بينهم من ان  
في العبادات والمعاملات  
التي تليق بهم  
ذلك الى ان  
ويجوز مستوي  
مع فرض ان  
الصحة مع عدم  
منه في

والمعنى في



ولو منع عدم العلم بها في زمان أصلا لغلبيته  
 الوجود والدليل على حجة بناء العقل المحض  
 عند الشارع وكما لطبيعة الاصلية والفظرة  
 الاولية فيها اذا سمع من احد خبر لم يعلم انه كان  
 او حثاق مع عدم مصادغاه الى الكذب من حجة  
 متفجرة او دفع مضرة فان اغراض كل طبيعة  
 لو خلت وطبعها عن الفصح هدينا الى العمل على  
 الصحة ومع ذلك يكون الشك بدو تبادلا في بعد  
 الملاحظة في ذلك بظمن <sup>بشأن</sup> بالصحة ولانه حثاق  
 في قوله ولخياره لان الطبيعة الاصلية لا تنصرف  
 غايته عليها من الاستقامات فطرها الله



الكتاب الثاني  
في القواعد

عليها الا لصاوفي هو مقتو الثالثة  
ان غملا يمكن الادب باب فيه وجوا صلاح ما  
هو المقدر من سوا الظن بكل من دخل في رتبة  
الاسلام حيث انه يؤد الى الاضال الدينية  
والصفاء الذميمة كالحد والشحناء وامثال  
ذلك مما يجب تنزيه النفس عنها وتباعد عنها عن  
ناجيتها بحكم العقل القطع ودنيا ينتهي هذه  
كلها الى الظلم ونظورا انهم مضانا الى الادلة  
القاطعة من الكتاب والسنة على هذا والكلام  
في الوجوب الشرعي المولوي الارشادي قمع عند  
مرتب عقاب على المخالفة مع قطع النظر عما



كتاب

يترتب من المفاسد امر آخر ولستنا بضد اذا  
 نمش هذه المفاد فقول قد اسندوا  
 على وجوب الحمل بالادلة الادعية اما الكتاب  
 فقولنا او فوا بالعقوبة نعال امر بالوفاء  
 بمصدا العقد وهو بعم مشكوك الفضا والصح  
 ونوهم عدم جواز الاستدلال به الا على وجوب  
 الوفاء بالعقود واثبات لزومها الا ما خرج  
 جوازها كالهبة بدليل حيث ان من المضاد  
 العرفية ما هو فاسد عند الشارع ولا معنى  
 لا لزومه بالالتزام به لانه في معنى الالتزام بال  
 بالمفاسد فاسد فاننا لنكشف الصحة من

والكتاب  
 في الاستدلال  
 في الجواب



هذه الآية ولو كانت ظاهريّة مع عدمها  
واضحا والمنافع من التبعيد بهذا الامر اضلالا  
لاباس بامانة الالزام بمسلك الفساق اذا اقتضا  
الحكمة في موقع خاص فان قيل لا معنى  
للفساد الا ما لا يرتب عليه الاثر المفصو  
منه فمع الزامه بترتيب الاثر ليس الا صحيحا  
قصا للمقابل بينهما قلت عرضنا من القفا  
هو محب اقتضاء الذاتي والربط لتقرر الاثر  
ولو مع عدم الفعلية والثابت فعلا هذا  
لكن لا يخفى انه لا يتم عموم دعوى وجوب الحمل  
على الصّحة فان الآية لا تدل الا على خصوص



العفو عنى المصاملات فضلا عن غيرها  
 ودعوى عدم القول بالفصل في غابة الوهم وبلغ  
 لا يقال لا يجوز التمسك بالعام في الشبهات  
 المصادفة لا تأنفون ان ما يخرج منه ليس من  
 هذا الباب ان المفروض صدق العبد على  
 مشكوك الحال نعم اذا احراز اكرام العلماء ثمة  
 شك في ديانته منهم ام لا لا يجوز التمسك  
 بالعام واثبات وجوب اكرامه لا يرد هذا فرع على  
 كونه من العلماء والمفروض الشك فيه ومما  
 استدل به ايضا قوله تعالى لا تأكلوا اموالكم  
 بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن بينة

في امره



بنفريق كل ما صد عليها من تجارة عن بواخر  
 يجوز اكل المال منه سكا به ولو مع الشك في الصحة  
 لبعض الجيوشات فيه مضافا الى ما سبق من  
 الاختصاص عن المدعي بل هذه اخضر موقودا من  
 الشافعية ايضا حيث انها كانت نعم غير ما يعلو  
 بالاموال من العود ايضا بخلافها هذا بناء  
 على كون التجارة بمعنى اللغوي المصلا ههنا هو  
 البيع والشراء والا لو كان معناها مطلقا لا  
 تكون بالتبعية الى الاثر الشافعية اعم من وجبه  
 كما هو الحال على نقد تصرف قوله تعالى عن بواخر  
 عن الوصفية للتجارة كما لا يخفى عنها وارده



هو رد حكم اخوان المقصود حصر الحلال في الدنيا  
 والراضة ونفي الغير لا نعيم ما يحصل منها بمجرد  
 الاسم وايضا قوله تعالى وقولوا للناس حسنا  
**قال** شيخنا الانصاري طيب الله ربه له كثر  
 في الرقعات كلها قوله تعالى وقولوا للناس حسنا  
 بناء على تفسيرهما عن الكل في من قوله عم لا  
 تقولوا الا خيرا حتى تعلموا ما هو ولعل مبناه  
 على ارادة الظن والاعتقاد من القول شيئا  
 الوحيد الخرافة في بطلانه ما هذه عبثا  
 بشرط لا شك على تقدير ارادة الظن والاعتقاد  
 من القول انه حيث كان الاعتقاد من الاولية

من قول  
 في قوله



لم تكن بنفسها قابلة للخطاب بخبر أو إيجاب فاعلم  
 غير مفقود فلم يكن بد من صرا الأمر المتعلق به  
 إلى توثيق آثاره من رتبة على حسن أفعال الناس  
 حين الاعتقادية ولا إهمال صرف الأمر لما  
 كان بالاختيار من مفقود مائة فاعلم غالباً <sup>محصل</sup>  
 فهذا انتهى **أول** نفس طائفة من <sup>ل</sup> حصيل  
 الظن فهذا غالباً من رتبة على زيادة انتهى عن  
 المفقود ما المفقود فيما كانت مفقودة المسألة  
 فيه مسلمة إلا أن ما ذكره من الحمل البصلاً لا يغني  
 عن المسألة والجو فالأول كما فعل في ذلك كافر  
 اعتد بهمغنا الحقيقة على أنه لو كان القول بغيره



الظن لكان في الناس يد لا للناس ولا منافاة  
بين كون له قول بمعنى الحقيقة ونفسه في الكاف  
والمعنى والله العالم انه لا تشكوا في مقام من الأول  
والسها ذات مطلقا إلا بالخبر والصلاح  
والامتناع عن غير المعلوم إلا اذا تعلموا حقيقة  
الامور فيكون التكلم بها لكن الامتناع ان هذا  
فانه يدل على محرم وهو التكلم في حق الغير  
ونفي التهمة عنه لكنه غير مفيد فيما نحن  
حيث ان هذا كبحر بعض الآيات الاخرى لذلك لا  
على لزوم الامتناع من غير المعلوم في حق الغير  
فليأولسنا انا او يسألو الوحيه وقد عرفت



هَذَا مِنَ الْوَاضِحَاتِ وَمِثْلُ هَذَا فِي الدَّلَالَةِ  
عَلَى غَيْرِ الْمَقْصُودِ وَعَدَمُ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى  
اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ أَثْمٌ قَالَ  
سَجَّحْنَا الْأَنْصَارُ فِدَاهُ فِي الْمَقَامِ بِمَا هَذَا لَفْظُهُ  
فَإِنَّ ظَنَّ السَّوَاءِ أَثْمٌ وَالْأَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِّنَ الظَّنِّ إِذَا  
أَشْفَى غَرَضُهُ مَجَرَّدُ التَّقْرِيبِ وَالْأَيْمُونُ الْقَوْلُ بِأَخْطَا  
ذَلِكَ لِسَوَالِ الظَّنِّ بِاللَّهِ وَإِنِّي آتٌ وَكُنْتُ رَسُولُهُ  
الْمَعْصُومِينَ عَنِ الشُّبُهَاتِ وَأَمَّا السَّنَةُ فَهِيَ هَامُ  
الْكَافِي عَنْ أَبِي الْمُؤَمِّنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ضَعِ الْمَرْخُوكَ  
عَلَى حِصْنِهِ حَتَّى يَأْتِيَكَ مَا يَفْلِكُكَ عَنْهُ وَلَا  
تُظَنِّ بِكَلِمَةٍ خَرَجْتَ مِنْ أَجْلِكَ سَوْءًا أَنْتَ مُجِدِّدٌ

الاول  
في الاستنباط  
بالسنة



لها في الخير سبيلا لا يفرق بينهما إذا وجب حمل على  
 الأحسن فيما إذا إذا الأمر بينهما وبين الحسن فيما  
 إذا إذا الأمر بينهما وبين الحسن والبيع بالاولوية  
 شجنا فله مجيبا عن هذا ومثاله انه لا يرد  
 الا على وجوبه فله فعل المسلم عن البيع وحمله  
 الحسن عنده وليس لازمه ترتيبا في الوضع  
 يحصل مع جملة بالفتا فلا يلزم الاثار نعم  
 قد يكون لازما لا يرد بغيره فله ما مله بين  
 الرواية وغيرها **فمقول** انه ليس بصد  
 بيا ما زاد على وجوبه فله عن البيع فهو  
 امر غير الحسن المنزلة عليه الاثار وهذا ما فهمنا

من شرط  
 في حكم  
 لا يرد  
 على



من عبادته في الرسائل لكثرة ما فهم  
 الاستناد اليها لا يستنفذ كفا في بحر الفوائد  
 فراجع اليها أقواله لا في مرتبة السباق  
 مصنافا له قوله في التذييل ولا تظن الخ لما كان  
 لما ذكره فده وحبا أصلا حيث حصل لفعل  
 مطلق هو المنزلة عليه ثار من التثنية  
 والوضعية كما سبق مصنافا الى أنه لم يقل احد  
 بوجوب العمل على الاحسن مع دور الامر بينه  
 بين الحسن وجهله على مجرد وجد الوصف لمجاز  
 وهو لم يأن فعل التفضيل في قوله مجرد الانصاف  
 بالمسبوق لا ينافيه لكن مع ما ذكره لا ينافيه كيعبر



الاختبار والآخر والآيات الشارحة لما ذكر  
 الآلوكتا وفوله ضع امر حبيبك على احسنه  
 لكنا زعيم على نار السلام اذا رد وكلامه  
 ويمنح من اخرى غير واجب لود والشم قال  
 في بحر الفوائد مقام الاشكال على ما ذكرنا  
 من وجوب السلام فانهذا لفظه ضالة  
 الصفة لا تقتضي الا الحكم بربنا الصفة على  
 الفعل بعنوانه الذي صام موضع الاثار بعد  
 القطع بصدقه بعنوانا بالعنوان المذکور والمعروف  
 صدقه من المسلم في الفرض مجرول لكلامه السلام  
 فيجب ثبوت ثار كلام الصفة لو كان له اثر لا

الاشكال  
 في شك  
 في اللزوم



اثبات كونه سلافاً محتاجاً بحجته على السامع  
 الذي نوحى إليه الكلام اليه انتهى وقريب منه هذه  
 تعليل الفاضل المبين في مؤلفه ولا يخفى عنه  
 ودوده ضرورة ان الكلام والسلام متحدان  
 بحقيقة وجودهما ولا معنى لقوله صنع امرئيك  
 على احسنه الا صنع كلامه المرددين السلام  
 والثناء على السلام ومنها رواية محمد بن  
 الفضل انه قال له الصادق ع يا محمد كذب  
 سمعتك وبصر عن اجنك فان شهد عندك  
 خمساً فسامه انه قال وقال له اقله فسمته  
 وكذبهم قد اخذ شيخنا في الرضا ع السلام

بعد  
 الامتنان  
 على  
 صاحب  
 هذا  
 الكتاب  
 في  
 التبيين



بمعنى التصديق المخبري والخبري كلفها والتكذيب  
 تكذب الخبري بلحاظ ان تكذيبهم المخبري مستلزم  
 لزجج المروج وقد ورد عليه ان هذا ينافي  
 ما سبق منه في اول كلامه في نوجب هذه  
 الاخبار من ان المراد الحمل على الحسن عند الفا  
 ومعنى ذلك التصديق المخبري مضافا الى ان  
 هذا الحمل كونه على ما فر من ترجيح المروج مع انه  
 مستلزم للتفكيك بين الصدق والكذب  
 اخذ الاعتقاد والواقع كلفها في الاول دون  
 الثاني وهو خلاف الظاهر وقد اجاب  
 المحققين من المعاصرين بما علم لا ينفى بالدفع



ولعل الاشتغال بالنفع القول بأن العمل على المطالب  
 لا يغفل الفاعل وإن كان يدفع سؤاظر الظن بالمترو  
 عنه في جملة من الاخبار والآيات بلحاظ اللفظ الصل  
 الواقع في هذا الخبر لا مانع من جملة على معناه  
 الحقيقة في داخل الواقع فيه ثوبنا انه معشوق  
 غاية الامر انه يرد عليه ان هذا كونه ما فر  
 وهو مدفوع بالمنع فلهذا هو وجه الفاسد  
 او جهة المرجوحته في المسامحة في مسألة  
 التفكيك بين الصل والكذب لا محذور فيه  
 حيث ان تكذيبهم ظاهر او ادعاء ملازم لسؤ  
 الظن به وهو مشهور عنه وظاهر ان كتاب



خلاف ظاهر في كلمة لا يوجب لنسب إلى العنبر

وقل من حصل الاستفاضة مؤد الرواية بما

إذا لم يحصل من قولهم القطع وهو تمام نعم إذا

كان المراد من التصديق المجزئ لا منافاة بين كونه

مقصود القطع بصدقهم أصنافاً لا يتحقق

خص من قول الرواية بما دل على قبول الشهادة

الشهادتين لا تدعى قول لا يتحقق على مطلق

لهذه عن بعض فاقيل الزعم لا أنه لا مقصود

لهم الأكمال المبسالة والتأكيد في فعل المسد

من فن نظرية الحقيقة إلى كيفية علاج

التعارض بين قول وقوله غير أحداً فإن أمثال

النسب إلى العنبر

محقق الحق  
عن الزعم



هذه في الجواهرات غير متناهية فانك تقول  
زيد صناديق في قوله ولو كان على خلافها لـ  
صاف عادله ولو لا ذلك لما كان معنى لكثير  
السمع البصر وغيرهما من المحسوسات وهي من  
افعال السبعيات وحمل ذلك على نكته بالسمع  
والبصر فيما بينهما من ظواهر بعض الافعال كعضد  
النشأ اذا رآه في مجلس الشرب كما فعله بعضهم  
ظاهرا فان الحمل على الشدوى ليس نكته بالبصر  
اصلا وهذا ايضا غير ما ذكرنا اخباره في  
شئ منها دلالة على المطلوب وقد يؤيد حمل  
هذه الطوائف على ما سبق من غير ما يظن

بكلا شبهه بحيث يتم كل معاشرة في مورد النزاع  
 والدعوى مع عدم مساعدة تضل غير المذمومة للصحة  
 لكن الأمر في أغلب الموارد مردود من تأمل كذلك  
 أمّا العقل فيمكن تفرّقه بوجوه الأوقاف  
 عليه لوجوه قال كما شفا الغطاء على ما حكى  
 عنهما الأصل فيما خلفه الله من الأعيان من غير  
 أوجوه هي الأوجوه وأصحتها بمنزلة الما تكون  
 على نحو ما غلبت على حقيقتها من التمام في المذاق  
 وعدم في الصفات انتهى هذا المختص بالصحة  
 الاعيانته بل يتم صحة الأفعال أيضا فصح القول  
 صدق والطيف مجبولة لو خلت طبعها عليه

العقل  
 في النزاع  
 في الأوقاف



الكفاية بما شره بعض المحققين وكعد  
 نعلق الفضل بهذه الاولاد الاكبر بالنسبة  
 ما فعله صوة في زمن الجوة فلامد من جهة كظن  
 الحاصل من هذا الصفة ووجب العمل على <sup>مقتضاها</sup>  
 هذا مضافا الى التزام عدم حجتها تقضي عن  
 الشارح من جعل الحكم في بعض المقامات كما  
 في شرح صلاة الجماعة الثالث الخرج  
 الرابع الاستفراء فان المتبع في الموارد  
 بحدان الشارح قد عتبر هذا الاصل في كثير  
 من الموارد ينبغي ان يكون محلا للتراع احد من العلماء  
 في شأن هذه الموارد الخاضعة لاختلاف نظرنا

في التفسير  
 في التفسير  
 في التفسير

في التفسير  
 في التفسير

الاعتماد على  
الملك والملك  
على الملك

الأمور لهذا الأمر المعظم المهتم به في جميع الأمور  
بغيره يستفاد من تقريره لئلا لا تستدأ الحق  
قد علم الحال من التقرير والاول في ضمن التقرير  
فانه لا حاجة في الظن الحاصل من الغلبة الا  
اذا كان في اعلا درجة القوة بحيث يعقد في قدر  
القطع في عادية بالهم وهذا لا يتم بجميع الموارد  
المختلف فيها جريا هذا الاصل قسدا واما الثاني  
ففيه انما تمتع عدم كفاية ما جعله الشارع  
حجة لنا بالظنون الخاصة لنفع المحدث واما  
في امور المعاش فليحذر الاصول الخاصة الجارية  
باختلاف الموارد من اليد والشيء والبيت



وامثالها وأما في المعاد فلنحقق الإجماع في  
 المواضع الكثيرة بحيث لا يلزم من ذلك العمل بهذا <sup>الصل</sup>  
 في غيرها محدود ودعوى عدم القول بالفضل  
 بين أمور المعاش بعضها بالسبب في بعض وبينها  
 وأمور المعاد ممنوعة وقد ظهر الجواب من سابق القول  
 أيضاً هنا بين هاتين بمماثل تعرضهما الأول  
 ذيل إلى ثالثة المحققين به أنه لا يمنع إجماع الصالحين  
 في العفو الأبعد لعلم بكالاتها طائفة  
 غيرها وقد تم شئنا الانصاف في رفع أعلامه  
 إلى بيان والدي ساعد النظر أنه لا يخفى أمثالهم  
 المستندة بهذا الأصل يؤيد نعم أو فوا بالعفو

عند  
 بالقائ  
 في جو التمسك  
 مع عدم العلم  
 ان  
 بتحقيق ادراك  
 العقد الحلة

ومما غير من الأدلة المستند بها في العفو كغيرها  
 فعلى الأول الأمر ثم تصدق اسم العقد  
 هو مشقة بعض المقاتلات كما إذا ادعى أحد  
 المتعاقدين عدم البلوغ وكذلك غير أحد  
 أو كليهما فإن العقد ليس معنا الإيجاب والقبول  
 الصادر من أي شخص كان فإنا لو سلمنا صدق على  
 الجاردي على لسان المبرر لا نسلم الصدق على ما يثبت  
 غيره ولا بعد الجاردي على لسان الغافل والمثله  
 ايضاً عقد وهو يدعي الميطان ومحقق في بعض  
 مقامات كما لو ادعى عدم البلوغ لاحدهما أو  
 كليهما اما مع تسليم التبريح لا بعد صدق



اسم العقد بلا وجه لعدم جريان الأصل وعلى

الثالث ففرق بين الأمانة وصو الشك في الأركان

لا فرق في الأمانة في شمولها إذا اشتمل على بلو

أحدهما بخلاف ما أيضا <sup>بأنه لا ينفك</sup> عملا للنزاع فتح لا يملك شيء

من الأخبار والآيات في هذا المورد ولو سلمنا

دلالتهما بالنسبة للصحة فمردودة انتهى فاطن إلى

أفعال المكلفين من المؤمنين والمسلمين المفروضة

الشك في الإسلام وإيمان الطرفين للشك في

التكليف في توقع تسليم الطرفين التميزا عما أجمعا

وأخلال النظام بعمان هذه الصفة أيضا لا

يفعال كيف يفسد النظام بسببكم جريا الأصل

مع أنه لا يتحقق النزاع على هذا الوجه لأنه غايه  
 الشك وقد التفتد لانا نقول ان هذا شك

في اصل الدليل فإنه لا يتوصل النظام لعدم جريان  
 هذا الاصل في كثير من الموارد المختلفة في الجوانب  
 وعلمه وما ذكرنا انما هو بناء على تسليم ان ما

بوجوب من طرحت اغلب الموارد الاختلاف

على الشارع جعل نتيجة في غير هذه الموارد

ايضا كما يقال في غيره في الحجج ايضا وان ما

مخبر به من هذا القليل لعدم كفاية الاصول في

الموارد الخاصة كالبدع غيرها لدفع هذا الاختلاف

لكن لا يخفى ان اثبات صحة العمد بالقياس الى



طر في العقد بناء على التمسك بالاختار والآيات  
 لا يتم البناء على الاصل والمثبت لان حمل فعل  
 المسلم على الصفة الناطقة به الاختار والآيات  
 تقديره مؤداه احد الطرفين المسلم جامعته  
 جميع الشارط دون الطرف الاخر المشكوك فيه  
 والتفكيك بين الاثار في العقد بالضرورة  
 وثمره ذلك جواز شراء الثمن الموجه عند  
 المدعى عدم بلوغه حين البيع اما هذا بناء  
 على جهة من باب العقد لعلنا نكلم في كونه  
 من اتي باب ظاهر في بناء على كون جهة التمسك  
 الصفة في الطرفين كما ان الاخر كذلك بالنسبة

في باب التمسك

التلبيس من الأخرين من السيرة ولزوم الاختلال  
 قال شيخنا الانصاري قدس سره في هذا المقام ما  
 هذا لفظه والآقوى بالنظر إلى الأدلة السابقة  
 من السيرة ولزوم الاختلال النعيم كذا لو شك  
 المكلف في هذا الذي اشتراه في حال صغره في  
 على الصحة ولو قبل أن ذلك من حيث الشك في  
 بملك البائع البالغ وانه كان في محله أم كان  
 فاسد اجري مثل ذلك في مسألة النداء انتهى  
 ويريد بمسألة النداء كما في سوابق كلامه  
 ما لو ادعى الضامن صغره حين الضمان وادعى  
 كبره المضمون له ويمكن دعوى الفرق بين المضمون



بان في مسألة النداء قول مدعي الصحة وكبر  
 الصائم بغا رضه قول مسلم اخر وهو الصائم  
 المدعي للصحة فوجب حمل فعل هذا المسلم على  
 الصحة وحمله على الصلوات المستلزمة لكبر ومحنة  
 ضمانه معارض بصلاته بخلاف ما عرفت فان حمل  
 فعل البائع البائع لا يترجمه شيء صلا فليناظر  
 هذا مضاعفا الى عموم قوله عم اذا لم شككت في  
 شيء ودخلت في شيء اخر فليس شكك بشيء لكن  
 المشهور على اختصاصا بالعبادات لا خصوص الصلوة  
 والطهارات <sup>التي</sup> اختلفوا في ان المحمول عليه هو صحة  
 الواجب والاعمال لا ريب في خروج صوم من

في ان الصحة  
 لا تكون  
 في الصلاة

الصوت الكثيرة من جنس النزاع احدىها صوت شاك

اعتقاد الحامل الذي هو الواضح في نظره معاملة

يعتني بمحرد حتم العقلية عن الواقع ومخاطبة عنه

انفاقا والاخرى صوت التباين الكلي بين معتقدي

فلا يعيا بصر احتمال التباين الانفك وعن

العقل هناك هو **الخصا** وهو عينة

اعتقاد الحامل من الفاعل واختصه عنه مطلقا

كما اذا اعتقد الحامل صحة العقيدة <sup>رئيسة</sup> القبرية <sup>رئيسة</sup> كفاء

والفاعل الاول فقط وهناك صوتا اخرى يختلف

باختلافها النظر بالنسبة الى امز المسئلة

منها <sup>انما</sup> اذا كان غاملا بعلمه وان اعتقاد الفاعل



اعم مطلقا واعتم من وجه وانخص كن للساوي مجهول  
 الحال وقدور الامرين والنساوي التباين  
 والعموم والخصوص المطلق بكلا قسميه ومن  
 ومنها ما اذا كان غاملا مجهلا ما مكررا به  
 معتقدا بعلة حكم المسئلة مع انه خلاف الواقع  
 وما بسيطاً ومع الرد يد مع ان كان الاخصيلا  
 اعلمه بطريقه عند مع تكليفه برفع الرد يد على  
 نقد عدم منكره من وجه بسيط كماله العبادات  
 وعلمه كماله المعاملات ومنها ما اذا  
 جعل حاله وترد بين جميع هذه الصور وبعضها  
 التحقن اقتضا جميع الامثلة الحمل على الصفة الواحدة

في  
معدن  
العقول  
فما الحل  
الصحة

اي الصحيح عند الحامل في بعض الصور واختصاص  
الدلالة ببعض في بعض مما مع الوحد والحقاء  
الاول فيما اذا جعل حال الفاعل مع تكليفه  
بمحصلة العلم ظاهر على تقدير جملة واقعا بان يعلم  
على تقدير الجهل يكون جملة بسيطاً اما لو حمل  
تركيب جملة على تقديره ليس الامر كما اعتد تكليفه  
ظاهر ومع عدم الخلاف في المسئلة فان المخالفة  
والنقض عن الواقع مستلزم لسؤال الظن به وعدمه  
اداء تكليفه من محصيل العلم الممتنع عنه في الاجابة  
والايات وهكذا اخلال النظام <sup>حال</sup> الادلة  
الثلاثة لوثم الاستدلال بها واما الشبهة المحققة



في مثل هذا وهكذا اذا علم جملته البسيط انه  
 مع الرتبة واما مكان الاحتمال مع تكليفه بخفض  
 العلم بالواقع لكن هذا يعتم ما اذا كانت المسئلة  
 خلافية ام لا ويظهر الوجه في الحمل على القضية الواضحة  
 من السابق الثاني مع الوضوح بما اذا علم  
 انه عالم بالمسئلة كان بين المعتقدين عموم  
 من حياء مطلق على احد وجهيه الوجه في عدم  
 دلالة الاختلاف والاثبات انها لا يدلان الا على  
 تحريم سؤ الظن وتوبيخ ثامره والمفروض انه  
 ليس في عدم الحمل على الواقع سؤ ظن بل لان العمل  
 على مؤدى الطرفين الظاهرية واجب ليس من خلاف

التكاليف في شيء ولكن انحلال النظام على ما ذهب  
 المسند إليه حاصل بترك الحمل على الصحة الواضحة  
 في أمثال المقام وأما السيرة فمحققة وأوضح  
 من ذلك ما إذا جملنا علم الفاعل لاحتمال النسبة  
 بين المعقدين اللهم إن يعارض باحتمال التباين  
 الكل وأما إجراء أصالة الصحة بالنسبة إلى نفس  
 الاعتناء المنتزعة على صحة العمل وإعفاء فلا بد  
 عليه شيء من الأدلة ضرورة أنه ليس في هذا الحمل  
 تترتب فعل المسلم عن المبيع لعدم البيع الشرعي  
 بحسب التكاليف في اعتناء الخلاف وعدم انحلال  
 النظام في عدم الحمل بحسب اعتناء المالك واعتناء



مع قطع النظر عن الفعل الخارجى لنا شى عنه  
 لا سيرة الا على حمل الفعل الصادق عن الجوارح  
 على الصحة نعم وبها يكون المنصف بالحسن والفتح كشر  
 التكليف نفس لا يحققا الصريح والفا سد مع قطع  
 النظر عما يشبه عليهما من الابات والاختار  
 هذا التحويز لا غنى اذا اضيا ويحمل على الصحة  
 الواجبة وهذا ايضا يمتنع ما اذا لم يكن متعلقا  
 في الغنى اذا تخالف الواقع كما لا يخفى ومع الحفاء  
 اذا علم جملة البسيط او المركب مع العلم بعدم  
 التباين الكلى او الجهل به مع عدم التكليف  
 الجهل كما في المعاملات فتعدم شهوة الاجناس

العلم كالمعارف وبيع

في غاية الوضوح وشمول الاطوار واختلال  
 النظام في غاية الخطأ والخفى من ذلك ما اذا  
 علم جملة البسيط مع جو الاختلاف في المسئلة  
 عدم امكان الاحتياط او عدله به تكليفه  
 بالاختلاف الواقع او الطر والظاهريه وعصبا  
 بتركها معا كما في العبادات مع وضاحتها  
 صدور قصد القرينة عنه مع ذلك والحق  
 المصادفة الاتفاقية والاولى تقل شقوتها  
 وحيد من عبادات شيخنا الانصاري قدس سره  
 الشريف عينا او معدو يعقبنها بنفع امرها  
 اجلنا ه سافا وبما يمكن ان يكون مشكل



عليه وبلغ عنه وعن غيره ثمانية بالمقام  
 قد في ثبوتها الفاعل ما هذا لفظ الاول ان  
 المحمول عليه فعل المسلم هل الصحة باعقفا الفاعل  
 او الصحة الواقية فلو علم ان معتقدا لفاعل  
 اعتقادا بعد فيه صحة البيع او النكاح  
 بالفارسي فثبت ما صدق عنه مع اعتقاد كماله  
 اعتبارا لغيرته فهل يحمل على كونه فاعلا بالعرف  
 حجة اذا ادعى عليه ثبوت او صحة بالعري فهل يحكم  
 الحاكم المعتقد بفساد الفارسي لو فوضه بالعري  
 ام لا وجهان بل قولان نظام المشهور المحل على الصحة  
 الى ان قال ويظهر من بعض المتأخرين خلافا

في ثبوتها  
 الفاعل  
 المحمول  
 عليه

بالفارسي والادعي هو ان ثبوتها

في المذرك في شرح قول المحقق ولو اختلفت

فادعى أحدهما وقوع العقد في حال الاحرام وانكر

الآخر فالقول قول من يدعى بالاحلال ترجح الجانب

الصححة **قال** ان الحمل على الصحة ثابت اذا كان

المدعى لوقوع الفعل في حال الاحرام عالماً

بفساد ذلك اتماماً مع اعترافه بالحمل فلا وجه للحج

اشتهى **قال** اوضح الميرزا في سلكه الله

هذا المقام ما حاصله انه لا اشكال في ان

الشيء واختلال النظام الحمل على الصحة <sup>بغير</sup> التواتر

واما الاشكال في الاشتراط بعلم الغافل

بهاو عند التحقيق عند الفلأه ان صاحب

في فقه الشريعة  
الشيخ محمد باقر  
العلوي



المذار خالف في ذلك لا في ان المولى عليه  
 الواضحة او الفاعلية شئ والظاهر جعله  
 الله معني قوله مدخل في قوله ظاهر بعض المتأخر  
 خلاف بقرونه قوله مدخل في صدمنا نقلناه عنه  
 هل الصفة باعتبار الفاعل والصفة الواضحة  
 الصفة الفاعلية اقول فانه ينبغي ان يقال  
 ان لنا مقامين وسؤالين احدهما تدب على الآخر  
 ومنولد عنه الاول هل مدلول الادلة  
 هو الحمل على الصفة الواضحة والفاعل  
 جوابه ان الادلة مختلفة فان كنا ناظرين الى  
 الغلبة وظاهر حال المسلم والايات والامتنان

ونقول ان هذا ليلها وجب الحمل على الصحيح  
 عند الفاعل وان كانا متمسكين بالسيرة ولزوم  
 الاختلال فنقول انها بدلا على وجوب الحمل على  
 الصحة الواقعية الثالثة انه هل بناء على التمسك  
 بالسيرة ولزوم الاختلال بشرط علم الفاعل  
 بصحة الفعل وفاسدا ام لا وجوابه قد استنفدت  
 سبق في كتابنا السابق وظاهر عبارة المدرك  
 كما بينه الوحيد المتقدم ذكره هو مجرد عدم  
 الحمل على الصحة الواقعية مع جهله بها  
 وهذا غير وجوب الحمل على الصحة الفاعلية لكن  
 الاشكال على شيخنا في ذلك كما اخذ الخازن في قوله



سابقا بمعية الصفة الفاعلة لكثرة اختلاف  
الظواهر فإن المقصود منه عدم الحمل على الصفة  
الواقعية وهو أعم من وجوب الحمل على الصفة الفاعلة  
**فإن قلت** لا فرق بين القول بوجوب الحمل على  
الصفة الفاعلة مع الجهل بالصفة الواقعية  
والقول بوجوب الحمل على الواقعية واشترط  
هذا الوجه بعلم الفاعل بالصفة بما فيها شركا  
في عدم وجوب الحمل على الصفة الواقعية وإن  
عدم الفرق من وجه لا يثبت مطلقا والشان  
إنما هو كذلك وهو ممنوع ضرورة أن يشترط  
أو انحلال النظام ليسا بصديقين أو جوارح

على الصحيح الفاعل على مع الجمل بالواو فعلا ملازمة  
 بين عدم وجوب الحمل على الصحيح الواو فعلا وجوب  
 الحمل على الصحيح الفاعل على لفعل التقاضير بينهما  
 كما لا يخفى قال فته بعدنا متون عينا  
 تفصيل ما هذه كلمته والمسئلة محل اشكال  
 من اطلاق الاصحاء ومن عدم مساعده ادلتهم  
 فان العمل الاجماع ولزوم الاختلاف والاجماع  
 القنواني مع ما عرفت مشكل والعمل في مورد العلم  
 باعتقاد الفاعل للصحة ايضا مشكل والاختلاف  
 بين منع الحمل على الصحة في غير المورد المذكور  
 انتهى ثم فصل هذا الاجمال وصور صوراً



خَصْرًا لِأَشْكَالٍ ثَلَاثَةٍ أَوَّلُهَا الَّذِي كَانَ  
 بَيْنَ الْمُعْتَقِدِينَ عُمُومًا مُطْلَقًا كَانَ كَانَ عَيْنًا الْقَائِلَ  
 صَحَّةَ الْعَقْدِ بِالْعَرَبِيِّ الْقَارِصِ وَزَالِ الْخَامِلِ  
 فَكَتَبَتْهُ مِنْ بَيْنِ الْأَحْكَامِ فِي مَنَاقِبِهِمْ وَفِي بَعْضِ  
 مَعَانِدِ أَجْنَاعِهِمْ عَلَى تَقْدِيمِ قَوْلِ مَدْعَى الصَّحَّةِ  
 وَمِنْ أَخْصَاصِ لَدَلَةٍ بَغَيْرِ هَذِهِ الصُّوَرِ أَشْهُى  
 وَأَشْكَالَ الْوَحْدِ الْمُنْقَدِمِ عَلَيْهِ بِأَمثلةٍ وَجْهٍ  
 لِلتَّامِلِ فِي الْحَمْلِ بَعْدَ الْأَعْرَافِ بِتَعْيِيمِ الْفُتَاوَى  
 مَدْفُوعٍ عَنْهُ بِأَنَّ مُرَادَ مِنَ الْعُمُومِ بَقَرُوبَةٍ  
 قَوْلُهُ فَرَأَى الْأَوَّلَ الْأَصْحَابَ مَضَافًا إِلَى أَنْ أَخْصَصَ  
 السَّيْرَةَ لَوْ سَلَّمْنَا بِغَيْرِ مِثْلِ هَذِهِ الصُّوَرِ بِصُرِّ

كَلَامُ الْعَلَمِ  
 قَدْ رُفِعَ  
 الْكَلَامُ  
 الْكَلَامُ  
 الْكَلَامُ

فيما يجب عليه

بنفسه فثبت على ارادتهم الخاص من العام امضا  
 للمطابق بين القول والفعل نعم وقد عرفت  
 ان مع امكان القول بان الشارع قد نقض  
 امضى هذه الآراء المختلف فيها لغير المعقولات  
 ايضا لعل بين الحمل على الصحة في هذه المجاري  
 هذا الاعتقاد منهم فهو اعم من المتعاليات  
 الا ان يقال ان بين المجعنين من يعلم انه لا يرضى  
 بهذا الانقضاء من الشارع ومع ذلك يقول  
 بالحمل على الصحة لكن لا يتحقق ان علنا بل مجرد  
 نهاب البغض الى الحمل على الصحة لاجل ما ذكرناه  
 في عدم جواز ادعاء الاجماع على ما في هذه



الموارد ما الفائدة العلمية بعد تسليم الاجتماع  
 العمل على العمل بالصحة منتفية الظاهر محققه  
 مع قطع النظر عن الاقضاء المطلق اقتضاء للحكمة  
 في الامور الاضافية الغير المحققة بموجب شخص  
 واحد كملك المنافع والموارث واليروع والاجناس  
 وغيرها وايضا برد عليه ان اختلاف  
 النظام لو تم الاستدلال به في القاعدة يكون  
 المناط في الاعيان الاختلال الحاصل بترك العمل  
 بالقاعدة راسا وبجانب النوع ولو مع عدم لزوم  
 الاختلال من ترك العمل لانه في بعض الاصناف  
 او بحسب الصنف ولو مع عدم كل الاضرار لا الفرض

والأصروءة فاضنه بعدكم لزوم لخلال الخطا  
من نرك العمل في بعض الافراد الجادى مستلما فيه  
هذه القاعدة وقولنك والاختلال يندفع ما  
لحمل على الصحة في غير المورد المذكور لا يوافق الا  
الثالث **الثامنة** ما اذا علم جملة بالمسئلة  
خصوا مع تكليف بالاجتناب كما في اقدام الجاهل  
بعدم جواز بيع احد المشبهين بالنجس قد سبق  
متنا ان مع عدم مجامعة جملة التكليف  
يحمل على الصحة بدلالة السيرة واختلال النظام  
لوزم دلائلها مبدلا للنفقة ولذا تخم <sup>بصحة</sup>  
معاملات اهل الوستاف والحيث مع انا علم



جهلهم كثيرا مما يعينهم صحة المعاملة مع  
 الجاهل مخفي لكن الانصاع على الحمل على الصحة  
 ضروره انا اذا علمنا جمل المصلي على الميت بالبراءة  
 وشرائطها لا يكتفي بصلواته بغير احتمالنا  
 المضادة للافتقانه الثالث ما اذا حمل  
 وقد علمنا ان الاشكال في بعض صور الجهل ولا  
 مبين الحمل على الصحة الحامله بدلالة جميع الأدلة  
 وفي بعض بدلالة بعض فدل بغير شك  
 بثبوتها الوادعي حد الزوجين ونوع العقد في  
 حال الاحلال والاختصاص الا ان الاصل  
 مع قطع النظر عن وجوب حمل فعل المسام على الصحة

الحكم  
 في صحة  
 الحمل  
 على  
 الميت  
 بالبراءة  
 من  
 جميع  
 الأدلة

مع المدة للصحة لأن الأصل عدم الفساد  
 هو فاسد حيث أنه ترجيح للحادث بالأصل وقد  
 اشرنا الى ذلك في بعض المقدمات ونقول  
 ايضا كما اذا اصل عدم وقوعه في حال الاحتمال  
 كذا الأصل عدم وقوعه في حال الحل والترحيل  
 وليس هنا من باب الزيادة والنقص والتدريج  
 في الوجوه والقدر المستلزم والمشكوك فيه  
 نقول اي زمان علم صدور العقد مع عدم  
 زمان الاحتمال حتى يستحيل اي وقت فهمت  
 عدم الفساد للعقد حتى يشبه نتم بمكر التمسك  
 باصالة تاخر الحادث فيما اذا انقضا على عدم



ونوع العقد كمثل الاحرام وتدين ونوعه  
 في حاله او بعده فان الأصل لا يجري بالنسبة في حال  
 الاحرام لمعلوم منه لكن يرد عليه بضأنه أصل  
 مثبت لعدم ترتيبه الاثر على عدم ونوع العقد في  
 حال الاحرام الذي هو مبدأ أول سنخ عقد في  
 العقد وهو المعنى بقولنا اتصاله بآخر الحادث  
 على سبيل المسامحة <sup>ن</sup> والالبس هناك ما دل على  
 التأخر المصنف في المقام اللهم الا ان يمتنع  
 بخفاء الواسطة ولينا مل في فهم الخفاء وعده  
 فان علم فهو والا فائده له كما هو الحال في كل ما  
 شك في خفاء الواسطة وعده لكن لا يخفى الخفاء

في أمثال المقام وإيضاحاً مما يؤول اليه  
 به في إثبات لصحة قاعدة المقتضى والمنع  
 بها عند العفلاء بان يقال ان بعدلهم  
 المقتضى لشيء لا يعتوز بالشك في المنع ويقولون  
 على وجه المقتضى في ترتيب الآثار ويجكون به  
 وفيما زعم هذه القاعدة باطلاً لها غير ما  
 كان لاحتمال المنع مراتب متفاوتة والمستلزم من  
 تعويلهم على وجه المقتضى ما اذا كان احتمالاً  
 المنع في غاية الضعف والمهانة الملق بالعدم  
 وكيف يدعى علمهم بمقتضى شيء المقتضى مع  
 قوة احتمال المنع في أي مرتبة كان وهذا

في دفع  
 في دفع  
 في دفع  
 في دفع



خلاف لما وجدنا من بنائهم ولذا احتجنا الى  
 التمسك باخبار الاستصحاب فيما اذا كان هناك  
 حالة سابقة ولولا ما ذكرنا لما احتجنا اليها  
 فيما اذا احرز المقتضى وشك في المانع ابدا وهو  
 خلاف التحقيق عند الثالث قد سبقنا  
 في بعض مقامات المسئلة تحقيق معنى الصحة  
 والفساد ونريد هنا ونقول ان لكل موجود  
 بحسب دينه الاصلية وحصلته النفس لا تميز  
 غايه من الغايات وهذليق التكويدنا ولكن كلفنا  
 والاعيان الخا رجعة والانفعال الصادرة وغير  
 ذلك والصحيح من كل شي مما يرتب عليه هذه

على التحقيق  
 في نفسنا بحسب  
 راي الصالحين  
 كل شيء

الغاية المغيرة لها هذا الشيء ترتيب عليه ثانياً و آخر  
 غير هذه أم لا وهذا امر يختلف باختلاف الاجناس  
 والانواع والاصناف والاشخاص والازمان ولا  
 يحدد بعنوان ولا يؤخذ بميزان وإنما يكون انصافاً  
 بعض الشيء ببعض الاوصاف ما خوذ في اصل ما  
 غير مختلف عنها بحسب الذات وإنما يكون هذا  
 من لوازم مرتبة خاصة من مراتبها فان الخلاف  
 ليس من الآثار الموحودة في ماهية الرمان  
 بحيث لو خلى عنها الكافا فاسد اركان الحموضة و  
 ربما يكون الضخ والفساد بسبب اختلاف الاعراض  
 كما في اللبن في معالجة بعض الامراض وكل شيء



من شبه من الكمال بعينه و حدانها كما يتصف  
 بالصحة فان الكمال الحيواني غير معبر في النبوة  
 والانسان في الحيوان وربما يختلف الامر<sup>بشبه</sup>  
 المبدأ والمآخوذ في الله فيظهر قياس الله على الخلق  
 عن شبه من الحكماء الايقون بما هو عليه  
 ليس في رتبته ولا ملبس الخلف على هذا الامر  
 وحرارة الوجود اذا تم هذا فهو كانه  
 قد انشأ بعض الاعاظم بعض ما يشكك عنه  
 اختلاط هذا الامر عليه واخذ غير المعبر في الحكم  
 وحتى بعض الاستثناء فيه من ذلك ما ذكره تلك  
 السهيل على ما في حاشيته الفاضل المعاصر<sup>للمعاصر</sup>

والله اعلم  
 ومحمد بن عبد الله  
 في الانعاش

موسى في شرح قول المحقق إذا اختلفا في القبض  
 هل كان قبل التفرق لأن هذه الاصلية أو بعده  
 فالقول قول من يدعي الصحة قال إنه إنما قدم  
 مدعى الصحة مع أنها معارضة باصالة عقد القبض  
 قبل التفرق لأن هذه الاصلية معارضة باصالة  
 عدم التفرق قبل القبض المتفق على وقوعه  
 بيننا فط الاصلية وتحكم بانتماء العقد  
 في الحقيقة لا نزاع بينهما في أصل الصحة وإنما  
 النزاع في طرق المفسد الأصلية وهذا لا  
 ما لو اختلفا في أصل القبض الثمن فإن القول هو  
 منكرو القبض وإن تفرقا واستلزم بطلان



العقل لا نذكره منكره لغيره ما له الذي هو الثمن  
 الثابت عند المسلم لما قلناه من اتفاقهم على  
 صحة العقد في الحالين وإنما الخلاف في طرق  
 المفسد وحيث كان الأصل عدم الغرض كالمقتضى  
 للمفسد فأيما وهو التفرق قبل القبض فلا يفد  
 فثنا العقل به حيث أنه مرتب على ما هو الأصل  
 مع تحقق الصحة سائبا وبما ليس هذا من باب <sup>تخلو</sup>  
 في وهو العقد صحيحا أو فاسدا مثله ما لو  
 اختلفنا في قبض أحد عوضي الضر قبل التفرق  
 اشقوا برده عليهما ولا انه ظهرا بيننا ان صحة  
 لما يعتبر فيه القبض صحة ثمانية وقيلية التأثير

في الأربعين  
 على ما في الأصل

وترتيب الأثر متوقف عليه وبدونه لا يؤثر  
 شيئا أبدا بل لا اقضاء فيه ايضا فان العقد  
 لا يكون بمنزلة جزء المركب والمركب من دون  
 اجتماع جميع اجزائه ليس فيه فعلية الثانية لثبوت  
 على مجموع الاجزاء ولا اقضاء به ولا منافاة بين  
 الصحة بالمعنى الموحى والعقد الخالي عن اعتبار  
 وعدم تعقبه بالقبض وعدم ترتيب الاثر عليه للجل  
 وثانيا سلمنا ذلك الا ان ما ذكره من تعارض  
 اصالة عدم التفرق قبل القبض مع اصالة عدم  
 القبض قبل التفرق تكافيهما في وجوبهما كالعقد  
 والرجوع الى اصالة الصيغة في نفس العقد في

غير محله حيث ان القبض المرتبة على الاثار  
 الشرعية ليس من الاثار الشرعية المرتبة على  
 عدم التفرق في الاجتماع الثابت بالاصل اي  
 استصحاب وتعارض مع اصالة عدم القبض  
 قبل التفرق لانهم لا يبنون الا بناء على الاصول المثبتة بخلاف  
 اصالة عدم القبض قبل التفرق فان خروج  
 العقد عن الشامل وبطلانه واسا من شرعا  
 على نفس عدم القبض في المجلس فخر في التعارض  
 فصل صالة الصحة وثالث النظام عند الخلاف  
 في معناه بقاء المجلس وانما الشارع في القبض بان  
 ومع ذلك لا يجرى الاصل بالنسبة الى بقاء



الاجتماع والمجلس وأبغوا وجه الحكم وبطلان  
 إذا اختلفا في أصل القبض على فان أصالة  
 الصحة بمنفعة الذي خلتها ناطقة بنحو القبض  
 وفاصلة للحضرة إلا ان يقال ان الشك في الصحة  
 وعندها نأش عن ناحية الشك في القبض  
 عليه ومسيبة عنه وقد عرفت في محله ان  
 الاصل في السبيلكم على الاصل في المسيبة  
 لم يثبت فان جعل الشارع هذا الاصل حجة  
 عليكم مع ان الغالب بل الاغلب ثبوت الشك  
 في الصحة عن اوجارته فيها الاصول مع قطع  
 النظر عنه بل على محكمه على غيره وسلطان

عَلَيْهِ وَلَوْ مَعَ لَشَوْ مَعْنَى الْفِيضِ وَلَيْسَ بِهِ عَرَجٌ  
 وَلَعَلَّنَا نَتَكَلَّمُ بِبَعْضِ مَا يَحْتَاجُ الْمَقَامَ فِي بَعْضِ الشَّيْءِ  
 الْآتِيَةِ عِنْدَكُمْ مَلَا حَظَّ حَكْمٍ مَّا وَصَلَتْ  
 غَيْرَ مَقْصِدِنَا لِلْأَيْقَانِ فِي بَعْضِ الشَّيْءِ الْفِيضِ  
 بِعِنَاؤِ الْبَيْتِ وَالْمُتَبَيَّنِ اخْتِلَافُهَا فِي مَآثِرِهَا  
 أَنْ يَقَالَ أَنْ حَالَةَ الصَّحِيحَةِ فِي نَفْسِ الْفِيضِ تَقْضِي  
 بِصِحَّةِ الْبَيْعِ مُزْدُونِ بِتَوْنِهِ فِي ذَلِكَ أَصْلًا وَقَدْ  
 اخْتَلَفْنَا الْعِنَاؤَ فِي الْفِيضِ لَا تَزِيدُ مِنْهُ نَجْمٌ وَلَا عَطَا  
 مَعَ حَكْمِ الْمَلَا حَظَّهُ لَا يَرْتَبِ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَلَيْسَ  
 الْبَيْعُ شَرْطًا لَهُ وَأَمَّا مِنْ ذَلِكَ عِبَارَةٌ عَنْهُ  
 فَذَلِكَ عَلَى مَا اسْتَشْكَلَهُ بَعْضُ الشَّارِحِينَ نَالِ

كَمَا تَرَى  
 فِي كِتَابِ  
 نَفْسِكَ عَمَّا قَدْ  
 وَفَّقَكَ إِلَيْهِ

ما حكاهما لفاضل المتقدم ايضا اذ ارجح  
 الاجنحة امراء فقال الشرح ورجع العائد من غير  
 ادراك فقال الشرح اذ نت فالقول قوطا مع بمنها  
 على القولين لا هاتين على الصحة واذا بالقولين على  
 الظاهر القولين في باب الفصولين لبطالان<sup>س</sup>  
 وقابلية تلك الجازة ولا اشكال في غلبت تقدم  
 قول الزوجية على الاول لان الزوج منك للصحة  
 بكل معنى بخلاف الزوجية وانما الاشكال على ذلك  
 من وجهين الاول ان استلزام هذا العقد<sup>الصحة</sup>  
 التام عليه كما في كل عقد فمؤقت تقدم قول قوطا  
 مع بمنها وجعلها ملتزمة والوجه منكرا<sup>الوجه</sup>

على  
 في الاشكال



نعمل على الفساد حتى يوجب تقديم قولها وجعلها  
 منكراً لنطابق قولها الاصل الثاني ان  
 فرض كون هذا العقد مضروباً ورضي الزوج  
 به والزوجه ولو الآن كذلك لأوجه في التام  
 الحكم بالحق ولا حاجة الى ترجيح قولها باصالة  
 الصفة ولا فائدة فيها **قال الشَّهيد الثاني** به  
 على ما حكاه الفاضل المتقدم ايضا في مقادير  
 الاشكال انه يمكن ان يظهر فائدة على تقدير  
 ان يكون قد سبق منها بعد العقد بالافضل  
 لها على كراهة التردد وبعد ذلك لا خلفاً في  
 وعده فاجابها الآن لا يؤثر في انفسه العقد

فيمنع من  
 الاشكال

بعد كراهتها له قبل ذلك فيرجع الآخر إلى ادعوى  
 الصحة البطلان على القولين انتهى ولا يخفى على  
 لكن الظاهر أن مراده فرض الكلام فيما إذا انكروا<sup>ج</sup>  
 الصحة التاملية أيضاً للعقد بدعي وانضال<sup>ي</sup>  
 أظهر ذلك وعدم رضاها بالعقد فكون دعوا<sup>ها</sup>  
 إذ هذا إجازة للعقد القضي ومصلحة له وجاعلاً  
 أنها في الآثار الفعلية عن الدعوى **فصل في**  
 أدنى الغايات معناه وفروع العقد عن توكل<sup>من</sup> قبلها  
 وأنه لا يدخل له بالقضول لأن ما في القضي يعتبر عنه  
 بالإجازة وما في الوكالة بالأذن ولو كان عبثاً  
 المحقق من دون حوله على الأصول **إكنا نقول**

ان المفروض ان الزوج منع لفساد العقد لانه قد  
 الاذن والوجه للصحة وللبين الكلام بينهما الصحة  
 الشاملة بل الكلام في الصحة الفعلية المنزلة عليها  
 الاثار لكن مع قول هذا البعبير بلفظ الاذن دون  
 الاجازة لا بد من ان يفرض الكلام في دعواها بقول  
 وترتيب ثرا الفصول على عدم سماع دعواها  
 وانما على هذا المقتضى وعلى ذلك معنى قولها  
 انما هو في الجملة وفي محتم عدم رد دعواها  
 والماءكم بالبطلان الراسخ لا في قول قولها بيمينها  
 وترتيب لانها من حين العقد بناء على دعواها  
 التوكيل لكن هذا انما هو بناء على عدم كاشفته



الاجازة من الصحة من حين انعقد والالا فرق  
 بالاخوة في النتيجة فان الآثار من رتبة من حين انعقد  
 كان الوكيل من حيثها الواقع ام لا بل الاجازة لا  
 فالتحقق انه ان ادعت الوكيل وانكره الزوج بحكم  
 بوجوع العقد مقبولاً ويرتب عليه ثمة من  
 نفوذ ما منتهى لا الاضالة للصحة في العقد  
 فان العقد المستلم هو الصحة التامة وهي غير  
 مفيدة لادغائه طرق المضلل لا مستطاعاً  
 والحكم يتقاهما وعدم بعقبها باظهار الكرم  
 هذا مع دعواه اظهار كرمها ليس من مضلادها  
 ثم الحق التخصيص بين حكمها وبين علم الظل

والآن لا ريب في تركها لا ترمع إجماعها لكن لو ادعى  
 كرهها له حين صدور العقد من العاقد بشكل  
 الحكم بالصحة التامة لكان أيضاً لأن عدم طلبته  
 إجماعاً لا يجنب المحقق الإجازة لمقارنته كرهها  
 ليس من قبيل <sup>مؤثر</sup> والحق التفصيل بين دعوى  
 الزوج علم العاقد الموجب طرفها كرهها فلا  
 يسمع طلباً مشتبهاً <sup>معه</sup> لا طائل له فعلاً وقوة لأن  
 مع ذلك دعواه كرهها ليس فيها نسبة امرئ فاسد  
 إلى مسلم وبودان الصحة والفساد امرئ نفس الامر <sup>نيز</sup>  
 لا يتغايران العلم والمجهل ههنا هو عليه  
 ولذا قد استوى وجه الحمل على الصحة ولو فيما إذا علم

جهل الفاعل بالصحيح الفاسد بمجرد احتمالهما

الواقع مبالاة الادلة فالراجح القول بنفوذ

قول الزوجة مطلقا وقد ظهر من هذه الجملة حكم

دعواهم فروعاً فصولاً من قبل الزوجين دون

نقيب بما ظهرا ذكره وعدم انتمائه واما

من ذلك ما نسب به شيخنا فانه الى بعضه مشكك

بيع الوكيل للمأذون من قبل المرهن بالنسبة الى

الاذن اذ الرجوع فاذا ادعى البائع الواسع هو

رجوع المرهن عن اذنته بعد تحقق البيع باذنه

لا يصح اثبات قوله باصالة صفة الاذن فان صحيح

الاذن ليس الا ما يترتب عليه هذا البيع والبيع

الفاصل  
منه  
فوق  
الذي  
هو  
الحق



هذا البيع بعد رجوعه عن اذنه ورجوعه لرجوع  
 بعد الاذن ومثل البيع ولو كان معلوماً  
 لا يملك الاذن الصحيح عما كان عليه لان صحة البيع  
 الواقع بعد الاذن ليست مأخوذة في معنى صحة  
 الاذن فان صحيح الشئ وما فيه بحيث ثبت الثبوت  
 قوة اسهال الصفراء فاذا الحرفة نار وعطلة  
 اصل وجوده ولم يثبت عليه اسهال الا بتراحم  
 صحته على ما كانت عليها نعم اذا ادعى الموطن  
 صدور الاذن منه عن سهو ونسيان لا يسمع  
 منه فان صحيح الاذن ماله اذنه فانقاد البيع و  
 فاسد ما ليس له هذه وقد يتوهم اول هذا

التيسر وجوب التحفظ على فهم الصحة الاشتبا  
 واختلافها بحسب المواضع ولا منافاة بين هذا  
 وما ظهر من سوابق كلنا ثامان <sup>الشيء</sup> صحيح  
 ما يثبت عليه كماله فان الكمال المأخوذ في <sup>شياء</sup> الاشياء  
 متفاوت بالاطلاق والتقييد والزمان <sup>ن</sup> ولكان  
 والقوة والفعلية فان السبب الصحيح فالجواب  
 لدفع الخصم وعدم تلبسه بالمسئلة للضعف والقو  
 للحامل لا ينال صحة وهكذا الامر الرجوع  
 لكرينيهما غايه الفرق من حيث الموضوع في الاد  
 والحقايقه فانه يشككنا ونقال اننا لا <sup>نقص</sup>  
 الناهل لانفسنا بالاذن المزمع <sup>نقص</sup> بطلان

العقد فانه لا يصح لهما ان وفوعه بعد العقد  
 فهو باطل محض لا يترتب عليه شيء وليس فيه امله  
 ابطال الاذن وانما قبل العقد فهو ينصف بفعلة  
 ابطال الاذن ويبطل العقد الا ان ينقب باذن  
 اخر مردون وجوع فيه وليس لنا صورة ثالثة  
 ينصف فيها بالاملية وبالمجمل ليس المتجوع الا  
 الفعلية لهما فعلة الصفة والناشر وانما فعلية  
 البطلان كما ان للاذن ليس قطا التامل المتعقب  
 بالرافع وهو الرجوع وانما مشروعية معتد به  
 فيجوز الحكم ببطلان البيع ونقد موال المرهون  
 مضاميل فعل المسلم به رجوع على الصفة

الى ان ياتى كل شيء



اللهم الا ان يمنع جريان اتصال الصحة في امثال  
 المقام مما يكون الشك في اصل قابلية العقلية  
 للتأثير قال لفاصل الخبر في غاية  
 ما هذا الفظة فلها انما يجري فيما اذا شك في  
 الصحة شرعا بسبب اتصال الخلال بغير  
 بغير في التأثر بعد الفراغ عن قابلية التأثير  
 عقلا ومن المعلوم ان الشك في قابلية الرجوع  
 له عقلا بل انه لغويته لو وقع بعد بيع الراهر  
 لعدم مصادفته محلا يؤثر فيه فمسل اليه  
 فيه وقال لکن لا يجر عن قائل فانه لا يبعد ان  
 يكون غير اعم من ذلك فانما امر بهم

يفتنون نول ملك على الصحة فيها اذا تنازعنا  
 في الصحة والفتن من جهة التنازع في الفصل  
 عده مع ان العقل والعقد فاسلوا  
 ولعله ايضا فضيلة السيرة والاختلال هذا  
 ولما كان ظاهرا لك تسليم تقديم قول المرز  
 والحكم بالبطالان عقبه بما منه عيباته ولا  
 المحقق ان يقال اذا ضالة الصحة في الرجوع  
 في بيان العوبة المحض لا محذور في اخر الزعم  
 قبل بيع الراهن كحكم بطلانه وان كانت  
 صحة منوفا على ما يأتي في الامر الخامس  
 من عدم ترتيب اثار ما يوقف عليه القصة <sup>لها</sup>

وإنما جردني فيما لو كان هناك أثر يترتب على  
 صحة ما لنا هل يرد منه لا محال لها أصلاً  
 إذ لا معنى لها إلا أن يثبت أثرها كما لا يخفى انتهى  
**أقول** قد سبق من قبل المتقل من كلامه  
 منع تصوير الصحة الباهية للرجوع وإن  
 امره دائري بين البطلان الفعلي والصحة الفعلية  
 كما حققناه عن قريب كما شهد بذلك قوله  
 هنا وإن كانت صحة متوقفة عليه ومع ذلك  
 كنت يتم قوله وإنما يجد فيما لو كان هناك أثر  
 يترتب على صحة ما لنا هل يرد ولو أراد بالصحة  
 الباهية ما قلنا أنها فعلية المحققة فيما



اذا وقع قبل البيع فكيف يمكن انكار كون بطلا  
 البيع الواقع بعده بحكم هذا الاصل من اثاره الشرعية  
 حتى يمنع ثبوته بناء على ما سيأتي في الاخر  
 من انه لا فرق في بطلان الاصل المثبت في الاحتكا  
 وغيره وثوقه تحلف لبطالان اذا تعقب الرجوع  
 باذن اخر فليس لبطالان من اثاره الشرعية مد  
 فوع بانه ما لم يتعقب باذن اخر لا مطلقا و  
 لو تم ما ذكرنا كان اثره اعادة پاو لا عقليا و عرفا  
 لعين ما ذكرنا فاذ قلنا ان البطلان من  
 اثاره فوع بيع مال الرضائية مزدون ما  
 لا من اثار الرجوع قلت قد حصل مقصودنا

فعلى ذلك يرتب على الرجوع لبطان الاذن و  
 رده وهو اثر شرعي له فيرتب عليه شرعا ايقام  
 بطلان العقد ونحوه ليسنا بصدد البطلان  
 عن اثاره الشرعية بل انما سبط اثره في الغرض  
 الا ان البطلان ونقدية قول المرفق ولو كان من  
 جهة كونه اثر شرعيا لا اثر شرعي اخر ولا ريب  
 في ترتيب اثار الشرع شرعا ولو مع توسط الوساطة  
 اذا كان هذه الوساطة امورا شرعية واثارا  
 غير عقلية عرفية فلا بد من منع اصل الاشكال  
 ومنع عدم تصوير الصلة التامة للرجوع  
 فانه محقق له ايضا في الحال الاذن ومنه

فاهله قبل العقد انه اذا لم يتحقق باذن مع  
 عدم رجوع اثره يرتب عليه بطلان العقد  
 اللاحق وبعد العقدان مع صرف النظر عن  
 الزمان له لوطال الاذن وبطلان العقد  
 انه بعد العقد ليس الا باطلا محضاً فكيف  
 اهلية التاثير وشأنه السببية مدعوعاً  
 الزمان وبطلان الفعلية لا الشائنية وكيف  
 نقول ان للتاثير مع وجود الرطوبة المانعة  
 عن الاحراق امتضاء ولم لا نقول ان النار  
 دائمة الفعلية وجوداً واثراً وبطلاناً وعدمها  
 فاتها مع عدم الرطوبة محرفة فعلاً ومعها



باطله ليست الا وليس ذلك الا لاجل ان الامضاء  
 هو الطلب وهو يجمع مع المانع من الوصول الى  
 المطلوب بغيره بل يختص بالاول ضرورة  
 ان طلب الشيء بعد الوصول اليه طلب لخصيل  
 الحاصل والحاصل الزمان مانع عن التاثير لا  
 القضاء وثوقه انه كف مع تاخر الرجوع عن ذلك  
 العقدة الاقتضاء وطلب التاثير وهو مع ذلك  
 محال وطلب المحال باطل باطل فانه لا ملازمة  
 بين تحقق الطلب واستحالة الوصول الى المطلوب  
 بهذا غايته ما يستلزم من المحض وعليك ايضا  
 بالتميق فانه لا ينج عن الخفاء هذا كله مع قطع

النظر عن الاستصحاب أمّا الأما لنظر المسبب  
 فنقول بقصا استصحاب الاذن بالقبول فان من لا  
 الشرعية المترتبة على الاذن اليك بحكم الاستصحاب  
 من دون توسط امر متبع البيع والتحقق انهما  
 ان الحال لا تلزم ثلثة معا ومثله نادر في الوجوب  
 دون البيع وعكسه مجهول لهما اذا كانا نادرين  
 مجهولين المرجع بعد ساقط اصله نادر كل واحد  
 من الوجوب والبيع استصحاب الاذن واذا كانا نادرين  
 البيع معلوم مادون الوجوب يثبت اصله عند  
 عدم المانع عن القضاء الشرعي للاذن فهو  
 وليس اصله نادر الحادث وهو الوجوب حتى

يقال ان بقاء شاة الاذن من ثمار عدم الرجوع  
 قبل البيع لا وجوه بعد البيع فلا يتم للقصور الاثبات  
 على الاصل المتيقن قد سبق منا ان في اطلاق  
 الاصل ناهي الحادث محقق فان الاصل مقتضى  
 وانما لم يخرج الاصل بالنسبة الى نفس الاذن لان  
 الاصل فيه اصل مسبق يرفع الشك فيه بعد  
 ارتفاع الشك عن السبب محكم الاصل والقصور  
 الشايقه وان كان الامر فيه ايضا كذلك الا  
 ان ابتداء الاصل في السبب يغيره ويتعارضه  
 وغايات الاجراء في السبب اذا كان الامر بعكس  
 ذلك يخرج من استصحاب الاذن اذ لا يتم حتما



الاصل بالنسبة الى الجوع لمعلومية تارة وبجانه  
 ولعدا لفائدة الاستصحاب عدم البيع حين الرجوع  
 فان البطلان من رتب على وقوع البيع بعد الرجوع  
 فاثبات لبطلان ح مينة على الاصل المبيته الا  
 ان يمتنع بمقتضى الواسطة كما مر تظهيره في سوابق  
 كمالنا الى الرابع اعلم ان الادلة المسئلة لو  
 ثبت دلائلها اتاندر على وجوب حمل فعل المسلم  
 المسلم صدقه منه على الصحة لا مع ذلك الحكم  
 بحقوق الفعل المشكوك الصدور فان ثبوت <sup>ضوء</sup> لمو  
 واثباته لا يجعل هنا بهذا الباب اصلا وهو  
 فما لا سره فيه ضرورة ان ثبوت شيء كشيء حقيقته

في اثبات الفاعل على  
 صدق الفعل  
 بوضع بعد الفراغ

وطبعاً او الزاماً وتعبداً فزع على ثبوت المبتدئ  
 له في هذا الاضافه يبرر وجوب حمل فعل المسلم  
 على الصحة والقول باسقاط العدالة في التلبيخ  
 عن المبتدئ حصوله لا في هناك ابر من وقوع  
 وصحة وثبوت الا ولجناد العاقل والثاني  
 القاعده ولا يقع شيء منها عن الاخر القاعده  
 اغناء القاعده عن احراز العدالة فلما امر  
 عدم اغنيائه عن القاعده فلعل العلم بمطابق  
 اعتقاده لا اعتقاد الولي اذا كان الامر كذلك  
 نعم مع العلم لاحاطة اليها وترتيب على هذا  
 غناءنا بالقاعده عن احراز العدالة فيما اذا

علمنا بآيات الفاسق بالفعل وهذا شكل  
 الأمر على شئنا العلامة الانصاف قد علمنا  
 أدلة وجوه حمل فعل المسلم على الصحة عنده  
 وهذا المشهور إلى اعتبار العدالة مع عدم  
 تقيدهم بذلك إنما لا يظهر للنفس بآيات  
 الفاسق الظاهر في عدم كفاية فعل الفاسق و  
 عدم الفائدة للمساعدة في حق وهذا الباطن  
 استبرح منه عدم منافاة وجوه حمل فعل الفاسق  
 المظهر بآيات الفعل لنفس على الصحة والحكم  
 بعدم الكفاية مع ذلك واشتراط العدالة في  
 التأني **والفائدة** خلاصته لفعلنا



عنوانان وحيثان حيث انه فعل الثاني  
 ويحيى له على الصفة في ثوبه وجوباً اجزاه  
 وغيره وحيث انه فعل للنوع عنه ولو تزيلا  
 ولذا ابرأ عني لفعل الايمان وغيره ما كانت  
 كانت ولا يحل محل من هذه حيث انه لا ادلة  
 وجوب الحمل الا ندلا على وجوب حمل الفعل  
 وقد ظهر ان الفعل من حيثية الثانية فعل  
 النفس اشقي ورد عليه مضافا الى ما سلمه قد  
 من انه لا يتم بالنسبة الى استيجاد الولى للميت  
 لان براءة ذمة التائب من اثار فعل الغير فلا  
 هنا من الاكفاء ويجزى الاطمينان انما هما الجا

والحمل على الصحة من غير هذه الجهة وانه لا فرق  
ابداً بين بيان النائب عن النفس كما في العاخر عن  
الحج للعاخر والعكس وعن الغير كما عن الميت بالنسبة  
الى الولي فكما قال ابننا ان سقوط التكليف عن  
الميت من ثل ما وقع للغير الواجب فيه لا بد  
ان يقول هنا ايضا ان سقوط التكليف عن  
العاخر عن الحج من ثل ما روي عن النائب الواجب  
عليه الحمل عليه عرفاً بحرفات ما يخرج من ذلك  
المسبب والمسبب والمنزل والمراد من ذلك  
ان الاصل في شك المسبب حاكم على الاصل  
في شك المسبب ويوقع بسبب بحكم الشارع

لأن الشك في الحيثية المترتبة منزلة منزلة فعل الغير  
 وهو المنووع عنه أما نشأت من ناحية الحيثية  
 الراجعة إلى نفس الثابت بلفظه أنا لا شك  
 في الصحة من ذلك الحيثية إلا أجل عدم ارتباط  
 الثابت بما هو في كلفه مقام برء منه  
 فإذا حكمنا بحكم أصالة الصحة بما هي الحيثية  
 الراجعة إلى نفس لا يثقلنا شك ولو بحكم التبعيد  
 من قبل الشارع في الحيثية لا حق في وثوقهم  
 منع جريان الأصل في شك المتيقن إذا كان لا  
 المقتضول شرعاً للشك المتيقن دون ذلك  
 يلزم حجة الأصل المتيقنة مدعومة بحجج المنكأ



من هذا الباب لو تم اصل الكلام فان صحة احد  
 الحجتين من الاثار الشرعية للحجبة الاخرى  
 لا فرق بين هذا والحكم بوجوب دالاجرة لانه من الاما  
 الشرعية للحجبة الفائمة بنفس الثائب ولا وجه  
 لاعتدالها من اثارها دون الاخر مضافا الى ان  
 المعتد عطفه اعني اية وكذا نقول  
 انه فعل للنور عن تزيلا والا ليس بالحقيقة  
 الا فعل واحد ولا يمكن القول بوجوب الحمل على  
 الصحة وعدم الوجوب كذلك هكذا اشكل  
 الاستدلال في بحر الفوائد لكنه مدفوع بانه  
 لا يبعد في ذلك بعد تعدد الحقيقة للحجبة

واستنباط العقل ذلك من دون كون ذلك  
 صرفا لمجرد العلم والاعتناء مع ما علمنا من النفعية  
 بين اثار الشيء الواحد <sup>حقيقة</sup> وتبين بعضه دون بعض  
 يدعو الى ان التعبد بشيء في شيء في جهة لا يوجب  
 المنفعة الغيرة ولا يفي الا مقصدا على القدر  
 المقدر وانه قد قد افاد في بحر الفوائد بعض ما  
 بظاهرها لا يخرج عن النظر من ذلك ان القاعدة و  
 ان افترضت <sup>فعل</sup> يوجب الفاسد على الصحة <sup>ان</sup> الا انه  
 البناء على عدم جواز استبانه في شيء فاعله  
 لم يأت لفعله على ما هو المعنى شرعا بخلاف العاد  
 فان ملكه ما تضمنه اقدامه على المعيشة ثم

امسك كل على الشبان البين هو الظهور والقطع  
 وليس في مثل العادل ايضا واجانب من الجمل  
 اذ انما يتم الاطمين ايضا اقول لا منافاة  
 بين وجه الشين في قوله وثبا وعد في عمله كما  
 ينطق بها القاعده ولو قلنا ان مقتضى التعليل  
 وجوب البين مطلقا ولو مع اختصاص المورد بعد  
 تخصيص المورد عموم التعليل فنفى ذلك بحكوة  
 القاعده على الآية من دون ريب ذلك وذلك  
 القاعده على تخصيص عموم التعليل بخصوص المورد  
 وقال في ما ههنا لقطر ذكر الاسناد العلامة  
 دام ظله اننا غلبنا العدالة عندهم في هذه



المغافات ليس من جهة التفصيل في جواز اتصال  
 الصحة عندهم فيها بين فعل العادل والفاسق  
 بل من جهة اعتبار قول المخبر عن وجوب الفعل عنه على  
 الوجه المعبر ولو كان بالاخبار الفعل والحال يفهم  
 كونه على حال لو سئل عنه لآخيه بوجوب الفعل  
 على الوجه المعبر ولو فرض فقد هذا لم يحكم بصحة  
 ولو كان عادلا فالجواب إذا غيضا للصحة هذا  
 ملخص ما أفاده دام ظله العلية وهو مبنى على  
 الاشكال المذكور في جواز اتصال الصحة  
 في فعل النائب نحو مرجئ الحكم بحضوره  
 في المنوب عنه ولكل من كان المنافسة

شأن

فهما افاده بان حمل كلنا هم على فاذا كولا فريته  
له اضلا مضافا الى انه لا دليل على اعتبار العاد  
بالمعنى المذكور شيئا في الموصوعا الخارجية  
قد برأته وقد ظهر مما اسلفنا ان القول <sup>باعتبار</sup>  
العدالة في التائب المخير يوجب الفعل منه ليس من  
التفصيل وحجة فعل المسلم في شيء وان ثبوت  
شيء في فرع على ثبوته نعم اذا اعلنا بصدر  
الفعل اجبا لا من التائب فلنا مع ذلك انه يعتبر  
العدالة فيه مع عدم دهاينا الى ما حققنا  
الانصاف من بعد الغش والمحنة الموجبة ليقدر  
الحكم والنتيجة نكر لا محالة مفصلة في وجوب

الحمل لكنه ممنوع عندنا ولم يظهر من الاصحاب  
 ايضا فافهم ثم ان اطلاق المشهور اغربا العدا  
 في لنا عيب لنا ملنا اذا اطمئن التفسير لنا  
 الفاسق يدل على عدم وجود حمل فعل المسلم  
 على الصفة اذا كان الامر كك اللهم الا ان يحمل  
 كلامهم على غرض هذا المورد وهو يحتاج الى التلويح  
 وشاهد الحاشية من هل بعد حمل فعل المسلم  
 على الصفة فيما شك فيه ومشاهاة وفصلا وطرا  
 من ذلك بمقتضى الصفة ونفسه الى الاثار  
 الشرعية المترتبة على امره على او عادي مترتبة  
 على صفة هذا المشكوك اليه كونه بصحة كالحكم

في هذا المتن  
 من المتن  
 من المتن  
 من المتن



بوقفه ملك وقفه بايع ملك ادعى كسبه  
 عدم بلوغ المحين البيع مع فرض مقارنه هذا  
 الوقف والبيع زمانا عرفا وتحققا <sup>بان</sup> باثر بنفسه  
 احدهما وكل الغيرة احدهما وكل فيما ام لا  
 بل يقتصر على الاثار الشرعية المترتبة على الصحة  
 بدون الوسيط ذهب شيخنا العلامة <sup>نصا</sup> الآجروني  
 وجماعه من المحشين وغيرهم على ما نسب اليهم في  
 التلخيص وما وجد في كبله الاستداده والافعال  
 الخ استأعدم الفرق في ذلك بين مالوكا جعته  
 من باب المظن او التعتنا ما على التلخيص فلما فرغ  
 بالاملا مستصفا من ان الزامنا الشارع بشئ

شئ لا يلزم المتعدي إلى غيره إلا إذا كان هذا  
الغير من الملوازم الشرعية له بخلاف ما لو لم  
يكن كذلك فإن الشايع قد الزمنا في المثال  
الشايع بغيره بدار بيع الصحيح على مشكوك  
الصحة وهذا لا يخل له بالالزام بعد البائع<sup>بالغاي</sup>  
حتى يترتب عليه نفقة ما اوقفه بعبادة أخيه  
فوق جلي بزمثبت الحكم ومثبت الموضوع ونحن  
نتكلم على أول النقديين فلا يثروا ما  
على النقديين الأول ثلاثة وان كان الملحوظ  
جهنم الطريقة وجئت الكاشفة عن الواقع  
في إثبات الموضوع ونوته بجميع الأمان

إلا أنه لا منافاة بين ذلك وعدم حجته ببعض  
 جهاته والتحقق لفروق في ذلك بين ملحوظ  
 المسند في استدلاله فإن استدل بالغلبي أو  
 ظاهراً للمسلم فإنه لا يجهتها لما هما محققان  
 للظن والظن حجة ولو كان في الموضوعات ولا يبعد  
 من التحقيق إذا كان في مرتبة القوة المورثة  
 للأطيان الملحق بالقطع عند العرف والعقل  
 فلا بد من التمسك بكل أثر لا يتحكم العلم من  
 جميع الوجوه ولا يعقل التفكيك بين الجهات  
 بعد تسليم ذلك وإن لم يعقل حجتها فما تفهنا  
 بل قال أنه لا بد من قيام الدليل على حجتها



يُبَيِّنُ إِلَى دَائِلِ الْحُجَّةِ وَمَقْدَارِ دَلَالَتِهِ وَهُوَ أَقَامَا  
 الْكِتَابَ وَالسُّنَنَ فَاهْتَمَّا بِمَا فِيهِمَا مِنْ مَقَامَاتٍ  
 وَبَدَلًا لِأَنَّهُ عَلَى أَقْرَبِ مَقَامٍ مِنْ مَقَامِ الْمُسْلِمِ وَتَنْزِيلِهِ  
 فِيهِ مِنَ الْبَيْعِ وَالْبَيْعِ الْحَقْلِ وَجَمَلِ فَمَلِهِ وَتَنْزِيلِهِ عَلَى الْحَقِّ  
 وَمَقْدَارِهَا هُوَ الْمَقْصُودُ مِنَ النِّعَمِ وَالسَّيِّئَاتِ لَا  
 كُلُّ مَقَامٍ فَإِنَّ عَدَمَ الْحُكْمِ بِالْوَقْعَةِ فِي مَقَامِنَا  
 لَا يَبْنِي فِي هَذَا الْمَوْكَدِ أَصْلًا إِلَّا لَوْ خَطَرَ بَانَ  
 الْقَاعِدَةُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى صِنْعَةِ الْوَقْفِ نَفْسُهَا  
 مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْأَسْتِجَابِ مِنْ جَمَلِ بَيْعَتِ  
 الْحَقِّ وَتَدْبِيرِهَا تَبَيُّنًا بَيْضًا غَيْرَ مُقْبِلًا إِلَّا إِذَا خُصَّ  
 مَعَهُ الْمَوْقُوفُ وَعَلَيْهِ الْمُسْلِمُ الْبَائِغُ الْمَدْعَى لِلصَّحَّةِ

حتى يستلحق الصحة من قبله ولا أقل من الشك في

أن الزامه في مجرد ترتيب الأثار المترتبة على نفس

الصحة والتعظيم لغيره فلا بد من الاقتصار على المقادير

المعلوم وأما اختلال النظام فوضع لو سلم وجوه

في الجملة بمجرّد ترتيب الأثار الصحيحة بلا واسطة معك

وحال السيرة والإجماع القولي أيهما الكون هما

دليلين غير فاطنين كالشائبين من حيث المثرة هذا

كله واضح انشاء الله وإنما الاشكال في غير

بعض المقامات منهم الاثر المترتب على الصحة من

دون الواسطة ومعها من جملة ما ادعى الفاضل

المعاصر الميرزا موسى أنه استفاد السيرة على

الاخذ به والحكم بزميره ما لو اختلفا في كون  
 المبيع عبدا او حر افاته رده ففي الشك في الحمل على  
 من يتب احكام ملكة العبد له وحره على  
 شئنا الا نصلي في فقهنا لو شاك في الاشارة  
 بما لا يملك كالخمر والخزير او بعين من عيشا فانه  
 مما يملك بالحكم بصفحة المعاملة اعني دخول المالك  
 المشتري في ملكه وعدم خروج هذا عن ملكه  
 فلنا سؤال الفرق بينهما فان قيل  
 الفرق هو جوفاته لا ريب على نقد بوالصحة الاول  
 ان العبد قد خرج عن ملك مولاه ودخل في ملك  
 المشتري والمولى مقرب بملك ابنة الجلافة



الثاني فان من المحتمل الاشتراء بغير هذه العين  
 المشكوك كونها ثما اذ لا فبر مالاً بملك كلهما  
 قلت انما التقدير للبر افراد ولا يصدر عليه  
 وسه لا عيباً الجبر فيقع ان المفروض ادعاء  
 الجبر على خلافة الا ان يمتسك بواقع الاختلافات  
 نعلم عدم خلوا الواقع عن احد الامرين وهذا ايضا  
 مشترك على الفرض وقوع الشك والحما الثالث  
 لا وجه للحكم بخروج شئ من العبد وعين من الامانة  
 في المقام بين هذا الكلام الى ان غايته ذلك خروج  
 العبد عن ملكه استنادا الى الافراد التقديري  
 او العلم بعدم خلوا الواقع عن احد الامرين ولا

دخله باستنابحه من الفاعله فلا وجه لعد  
 الحكم بالخروج من الآثار الشرعيه المنزليه على  
 صحة البيع فتدبر والفاصل المنقذ لما ذكره  
 تمامية هذه الفاعله وعد جواز العقد عن  
 الآثار الشرعيه المنزليه بلا واسطه اضطر الى  
 دفع الاشكال المنوجه في المقامات وحقوق  
 من اننا بما لانرضيه **قال** ما هذا لفظه ما  
 يقع من جهة النازع بين المتنازعين ان كان  
 مما ثبوت بصحة العقد وفساده لفظ الشرط  
 المعبر او وجوب الشرط المفسد يحمل على الصحة بمفع  
 ترتيبك ثاذا الجامع لوجوب الشرط المتنازع فيه

او فقد المانع كذلك وان كان مما لا يكون له  
 مدخل في الصحة والفساد كما اذا اختلفا في كون  
 المبيع حراً أو عبداً لما بالفرق مثلاً فان المدة  
 قد اختلفت دعواه مبدىة لحدتها كونه عبداً أو حراً  
 كونه غاملاً فيحل العقد على الصحة من جهة الأول  
 دون الثاني لعدم مدخلته في الصحة والفساد  
 فيلزم المشتري على اقامتها لبيئته عليه ومنهنا  
 يظهر الوجه في حكاية المشهور فيما اختلفنا  
 في كونه عبداً أو حراً او في كونه خمر أو خلا يكون  
 المبيع عبداً أو خلا بالحمل على الصحة انتهى فلنا  
 السؤال من وجه الحكم بخروج خصوص مطلق



العبد ولو مع عدم الحكم بلزوم كونه عالمًا فلكا  
 قال معلا لا لو بعد عدم الحكم بكونه عالمًا أنه خارج  
 عن حقيقة صحيح تبع العبد **نقول الحكم** <sup>مختصة</sup>  
 العبد أيضًا خارج عن حقيقة صحيح البيع وإن  
**قال** هما متفقان في عدم الثالث وكل شيء  
 مصداله ولا ترجيح حتى يؤخذ ببعض المضافين  
 دون آخر قلت نقض إلى ما استوفى من التمسك  
 بالانقضاء لا دخاله بالقاعدة مع أن الحكم  
 بوجوب إعطاء مطلق العبيد بما ذكره من المثل  
 أيضًا خروج عن مورد اتفاقهما فإن المضاف <sup>للمس</sup>  
 من باب الألف واللام أكثر الاستغناء عن حق

ان الاقل منتفوع عليك بينهما وانا لم نقل بوجوب  
 مزيدك ثار شئ معين يقال انه لا معتن هناك  
 بل لا بد من مزيدك ثار مطلق صحيح البيع اذا كان  
 في البين يترك ذلك والا فلا بل لا بعد الاشكال  
 فيما اذا خلفنا في الصحة والفساد اجل الاختلاف  
 في البلوغ ايضا ولو مع اتفاقهما على اجر الصيغ  
 بالنسبة الى الثمن والمبيع المعينين فان مجرد ذلك  
 لا يثبت تحقق صحيح البيع والا لم يكن هناك اختلاف  
 فلا معتن في المبيع والتمن بالمعنيين الا ان يمسك  
 بالافراد التقدير والعلم بعدم خروج الواقع  
 من ذلك على تقدير الصحة وقد مضى الجواب عن

لكن لك ان تقول ان الاثر مستند الى الجزء الاخر  
 من العلة بل هو العلة خفيفة فان مع العلم بعدم  
 خروج الواضع من المبيع والمثلث المعين للشرط منع  
 من التأثير الا عدم الشرط وهو البالوغ فحكم  
 اصالة الصحة بثبت الشرط وبثبوت العلم بها  
 وليس كضالة الصحة معني الا الغا بجهة الشارح  
 المستلزم من عدم الفسار اما هذا يصلح  
 برفع الاشكال عن خصوص هذا دون مسألة  
 الحر والعبد فمروءة انه لا يلزم من الغا بجهة  
 النشاز المستلزم من عدم الفسار وقوع كسح  
 على خصوص العبد بل مطلقا بما لك وتوهم ان



القاعدة تدل بإضافة الجواب لغناء ما ذكر  
الجواب الحمل على الجهة المصححة في القضية الخارجية  
لأن جرمي فيها التزاع مدفوع بمنع دلائلها  
على الجواب الحمل في غير القدر المستلزم من الجهة المصححة  
في القضية هذا ولا يبعد صحة دعوى السيرة في  
مسئلة بيع الحر والعبيد كما ادعاه الفاضل  
المنفرد والفول بجنت فصل المثبت الجارية  
في المقام بدلالة السيرة وأما على مدعيه  
في القاعدة فلا اشكال الضلال لا يمنع قيام  
الدليل عليها في الموارد الخاصة ثم اعلم انه اذا  
لم تشمل قول مدعي الصحة على ما زاد على

مجزئ الصفة كما اذا ادعى احدهما الاجارة في  
 كل شهر يادهم والاخر في شهرين يادهم من الامر  
 سهل والاشكال في صوة الاستئجار كما في الفرع  
 الذي تعرض له العلامة قد بان قال اجرتك في  
 كل شهر يادهم فوق بل سنة يدينا فاقامة مضاعفا  
 المدعوا الصفة لعدم الجهالة يدعى المدعى على  
 ما يصح به وهو الذي يتناجلا في السنوات وكذا  
 على ما ادعاه الاستاذة تلك الاقل الصفة  
 بالنسبة الى التمام كما نسب الى بعض الاصحاب  
 بان يقال ان الاختلاف في المدة واقعا فيؤخذ  
 بها ودعوا الاخرى الزائدة على ما يشترط

الصفة خلاف الأصل فطرح في لا بد من الوجوه  
 الى اجرة المثل ان لم يزد على اثني عشر درهما  
 لافراد المور بعد عدم الاستحقاق وان لم ينقص عن  
 التثنية والاثني عشر على المثلنا جريد ما زاد اذ  
 وعلى هذا يختص صوته عدم الخلاف تكليفهما  
 ظاهرا وفاقعا بما اذا تساوت اجرة المثل الاخر  
 والا لو كان اجرة المثل ازيد من الدوام وذا مثلا  
 على التثنية الحاكم ولن يلزم المشترا بالرد الا انه  
 ليس عليه بغيره من الله الاخذ لو كان ضايفا  
 في دعواه كما انه ليس عليه بالرد لو زاد على التثنية  
 وكان ضايفا في قوله كما انه اذا قصص عن الذرا



والذي يشار معاً يجب على المستأجر الرد لو كان  
صادراً فواقعاً وظاهرهما معاً إضافة واقعاً  
لا ظاهر أولاً يجوز له الأخذ بظاهره وبالجملة إلا  
معلوم ولا ظاهراً فيه فإن قلت إن  
السنة أيضاً وكذا الخمسة أيضاً مثلاً مستلزة  
بينهما لشمول كل شهر إياها فما الداعي إلى الأخذ  
بالسنة قلت دعاء المشتري إياها ولا  
منافع منه وفيه أن الزام الشارع بذلك  
الزام بما اتفقنا على بطلانه وإنا نعلم خلافه  
والاعتدال من الشارع بامثال ذلك من باب الحكم  
الظاهر وإن لم يكن مستلزماً إلا أننا نعلم

من حاله انه لم يتعبدا بمثل هذه الامور فان دعوى  
 مدعى الصحة وان كان تخلص تحليل العقل الى  
 امرين السنة وكونها منسبة الى الله ليس هناك  
 بعد حقيقة والحاصل القاعد ولوقع تمامية  
 دلالتها فصره فيما اذا كان هناك دعوة صحة  
 امر مع خصته وان كان ممنوعه من منفعة عما  
 به يصح الامر الثاني لقول الصحة بالنسبة  
 الى الشهر الاول ولعل الوجه فيه ان دعوى  
 المسائل السنة وان كانت ملطافتها الصحة راجحة  
 الا انها معاصرة باشتراطها على الامر الزائد  
 فنسقط اما وقوع الاجازة على الشهر الاول

متفق عليه بينهما فلا يلزم الاختصاص والرجوع  
 الى اخره المثل وطرح الزائد لما نفع لا يمنعنا  
 من طرح النافض وقد ظهر جوابه من السابقين  
 هذا الاتفاق لا يفيد مع انه يترتب الحكم بما  
 نعلم خلافه وبطلانه وهو الا لزام بلخره لمثل  
 وايضا الاتفاق على هذا المقدار من المتكافؤ  
 يصح الاجارة مع قيامها بما لا اجارة ايضا  
 وليس بالنسبة له قد رستل الثالث  
 البطلان الراسي وهو المنسوق الى المشهور  
 قد ظهر الوجه فيه فهو المنصوب في الكلام  
 فما وعدناك في سؤالي من انما التسمية



على جهة الفاعل من باب التثنية أو التثنية  
**فَقُولُوا** وَفَائِدَةُ تَدْنِيكَ لِقَاصِلِ  
 المعاصر المنزلة موسى الأولى إلى ظاهر الأضواء  
 وما وجد من كلامهم يساعدهم الدعوى  
 أصلاً ولم يحد من صريح بالحجة من باب التثنية  
 وقد ضعفه أحياناً جهة من باب التثنية  
 حذوا والتحقوا الحقن والتشقق والتفصيل  
 فاقاربوا تكون حجة من باب صرف الظن والظن  
 من دون شائبة تغيباً أصلاً وقد تكون حجة  
 من باب التثنية لا صرف بل لحاظ الكاشفة  
 بمعنى أن هذه الحقيقة كانت ملحوظة عند

على جهة الفاعل  
 من باب التثنية  
 أو التثنية  
 فاقاربوا  
 تكون حجة  
 من باب صرف  
 الظن والظن  
 من دون شائبة  
 تغيباً أصلاً  
 وقد تكون حجة

في مقام التعبد مع عدم كونها حلة في الجملة

وعدم وفاتها بآثار هذه وعند كون حجة عن

بأن يعرف التعبد بما القول في الصحة

الاعيانية والاعراض القائمة بها وكذا <sup>فبالسبب</sup> <sup>فبالسبب</sup>

والاقوالية والاعتقادية الراجعة إلى المسألة

والكافر صغيرا وكبارا وسائر الطبقات <sup>ضارة</sup>

في الجملة فإنه كثيرا ما يكون لاد <sup>ضارة</sup> <sup>ضارة</sup> <sup>ضارة</sup>

في الصحة والفساد والرقد بدوي والامعد

الملاحظة والنظر إلى الطبيعة الاصلية في

الاشياء وتطرحها إلى جهة كمالها مع قوة

ضعف الضار ونقص هذا <sup>بمفسر</sup> <sup>بمفسر</sup> <sup>بمفسر</sup>

بالفتية والسلامة ولا يحتاج في التبادلية  
 الى دليل فاصل من دليل الشارح وعند حيث  
 ان هذه المرتبة من الاطمينان كالقطع معلوم  
 والفرو بين هذا والقطع مجرد جواز رديع كذا  
 عنه دون القطع على ما هو المعروف قد اشترنا  
 الى هذا بما قد ذكرنا وما الشارح  
 هنا اذا فرض حصول الظن بالشئ من الطبيعة <sup>ضلية</sup>  
 او المقضية الخارجية والحالات الخارجية والقلبية  
 الموجودة لا هذه المرتبة من القوة والتأكد  
 فيه بحيث لو لم يكن من الشارح الزام وتعمد  
 على ما لا يعتد به عند العقلاء وهذا



اذا الزمنا بالحمل اقضاء الحال المسلم وندبته  
 بالاسلام فانا اذا شككنا في انبائها المسلم  
 بصلوة الميت لم يكن بجيلة وفطرة داعية الى  
 الانباز بخلاف الصلوة مثلاً فان الطنائع  
 بحاصل الخلق مع قطع النظر عن وجوبه في  
 شرع من الشرائع مجبولة عليه ولا بد في وجوب  
 خلافه من دواعي وصاف لكن الطبيعة بالطبيعة  
 معرضة عن المشاق كالصلوة والصوم <sup>لها</sup> وامثالها  
 اما مع ذلك التزامها بالاسلام وبنائه على  
 انفسها اثار الرسل والشرع يورث المظن بالانسان  
 وان لا يوجب غاية الاطمينان ومكذ الامر

بالنسبة لاهل سائر الشرائع ونكنا بفهم  
 ليس هذا الظن وخرابته اثنا خاصة اذ ما نه تحت  
 بيان وقد يساعد الغلبة قد نحا لفه هذا  
 اذا علمنا بمطابقه معقد الفاعل والعامل و  
 اما حجة اصل الفالصة فيما اذا جهل الحال  
 او علمه العامل مع المخالف في الجملة ليست الا  
 من باب صروف التنبه كما لا يخفى افاد  
 قد صدق البحث عدم محض الكلام بفعل السلام  
 وعموسا يرجع الى الكافر ايضا فتقول  
 ان حالهم في الطبيعي مثل اهل الاسلام من  
 حيث البراءة لا طيبنا غالبيا بالفتنة ومكنا

في كلامه  
 في كلامه  
 في كلامه

فعل العجبة من أهل الإسلام وفي غير ذلك من  
 الأفعال والمعاملات مما ليس فيه حكمة فلا  
 يدل شيء من الكتاب والسنة على الحمل كما هو واضح  
 وأما اختلال النظام فيختلف الحال باختلاف  
 الحال وكثرة الخاطئة والخسران معهم وقد مرها  
 والظاهر عدم اختلال عدم حمل أفعال العجبة  
 على الصديق له تكلموا في المعاش وما انتظام  
 النظام في ما لا يتغير بحقيقة بالنسبة إلى  
 الأكتاف وإن كان من باب الحمل على الصديق على معنهم  
 المتخالف لنا المسمى في شرعنا وأمر الكفاية  
 هذا الباب عندنا أظهر من أهل الإسلام و



وإعمالهم معاملة الحق لعلمنا بالانصاف  
مع مخالفة بخلاف أهل الاسلام فأنزلوا  
محقق الشبهة في الموارد الخاصة ما أحمل على  
لنا مثل في أمثاله معقد كل أحد في حق كل  
أحد وقد روي عن شيخنا الانصاف قدس  
على ما نسب إليه الاستدلاله محققها بالنسبة إلى  
الأفعال الصادقة من البصير فأكابر فيها مثل شبه  
ووقفه صحيح فاسد السائر من علماته  
لا يفصل النفاذ من بين القاعد والأدلة حيث  
أن مصطلح لا ولي الشبهات الخارج بها هنا  
شأن السائر ومجرب الشبهة الأحكام الكلية

خلاصة  
الشيخ  
الانصاف  
قدس

الإلهية وإنما يقع النعارض التصور بينهما  
 بين الامارات المجعولة للميزا لموضوعا المبتدئة  
 وكذا البراءة لكنه بدو والحكومة الامارة المبينة  
 عليها مطلعا ووردها على البراءة لان يود ذلك  
 البيان وهي ثباتا ما خاطا مع الاستصحابا  
 فلا حظ مع استصحاب الحكم الوضعي وهو عدم  
 النقل والانتقال مما لكبة كل من البائع البيع  
 والمشتري الثمن ونارة مع استصحاب الحكم كالتكليف  
 من جواز تصرف كل من البائع في المبيع المشتري  
 في الثمن ونارة مع الاستصحاب الموضوعي كما استصحى  
 عدم البلوغ اذا شك في الثمن من جهة لا شك

في حكمها على استصحاب الحكم الموضوع  
 الشك في الانتقال وعدمه ناش من الشك في  
 عدمها فبعد قضا القاعدة بما يزيل الشك  
 الاقل والعجز من الفاعل المبرز موسى حيث  
 استشكل على هذا بان الشك في الفضا انما  
 هو ناش من الشك في الموضوع كالبلوغ ويصح  
 عدم البلوغ كما علقه من قبله وان كان لا  
 منطابق بينه وبينه ولو اد توجبه ما افاده شجنا  
 من حكمه القاعدة على استصحاب القضا كما  
 قررنا فقال ما هذا لفظ ويمكن ان يقال ان  
 فرض التعارض بين استصحاب الحكم والموضوع



وبين القاعدة انما هو مع الانماض عن كون  
 الاستصحاب الموضوعي على الحكمي بينهما على موافقة  
 التعارض بينهما هو مضطرب كلمات لا ضحا  
 لان محل الكلام في تقديم القاعدة على الاستصحاب  
 انما هو الاستصحاب الموضوعي من الحكمي لعد  
 اختلافهم في تقديمها على الحكمي كما صرح به  
 بعض مشايخنا انتهى وقد عرفت ان المراد من  
 عدم النقل والانتقال انما هو عدم الانتقال  
 وظاهر انه غير مسبب عن البلوغ وقد تقدم  
 الامر بالاقوة الى ذلك لا يقع تسليم انتهاء الامر  
 الى ذلك وسبب الشك في البلوغ للصحة

ويحكمونه الأصل فيها للرُّصْل فيه لا وجه  
 لملاحظة أصل الفساق مع القاعدة وتعارضها  
 فلا بد من الوجوب بما وجهه وهو لا يمنع المحل  
 وسببنا تحقيقه كذا الحال بالنسبة للحكم  
 التكميلي والفرق في الشك في الحكم التكميلي  
 مستبعد عن الشك في الصحة مع واسطة شك  
 في الحكم الوضعي بخلاف الحكم الوضعي لا إشكال  
 في شيء من ذلك وإنما الكلام في الإشكال في حظة  
 خالطها مع الاستصحاب الموضوعي وعند  
 ابطال الاستدادة في الافادة ويحقق الأمر في  
 بحر الفوائد بما لا يرد عليه حاصل ما حققه

وفافا لشحننا فقه الحكم بالصحة ولنا وركبنا  
 نوافق ذلك شاعدهم من حيث النتيجة الا انه  
 لا بأس ببيان اجمال الحاك في الجملة وببيان  
 موارد النظر عليك بفتح البصر فقول  
 جزء في غير حاصل ما استنفدتا مرجعنا بشحننا  
 العلامة فقه مضافا الى مضافات اضاف  
 اليها الاستنارة وبعض ما يفيد فقه والخفاء  
 مع موارد انظارنا بحسب الفكر الفانرا لناصر  
 حكومته القاعده على الاصل الموصوف مع فرض  
 حجتها من باب الظن كما هو المستقام الاكثر  
 حجتها من جهة التقيد والمقام مع جعلها من الاصول



التعبدية إذا لوحظ حالها مع اتصاله على بلوغ

الثابت بل العقد لا يعارض بينهما الحقيقة

أيضاً لأن مفاده عدم ترتب الآثار ما لم يترك

عليه ثبوت والمفروض لالة القاعده عليه فهي

حاكمة عليه فليس هناك تعارض في الحقيقة و

ليس مفاده عدم كون الموجه سبباً للعكس الحالة

الشائفة نعم هذا يتم بناء على الأصل المبيد

الثابت عدم حجته لا يقولون يحتاج في إثبات

التعارض إلى إثبات كون الموجه الحادث غير

سبب حتى نورد هكذا بل يقولون متفلاً <sup>شخصاً</sup> لا

والحالة الشائفة عدم وجه السبب ومفاده ما وجه

وهذا نفي وإثبات وتعارض مسلما لانا نقول  
 هذا الذي ذكرناه في الحقيقة بيان لإثبات كتمان  
 القصور وهو مسلم والوجه في ذلك أنه لا معنى  
 للاستصحاب إلا وجوب إثبات المشكوك به بعد  
 تنزيل الشارع ومورد القاعدة منزلة المقطوع  
 والغاية لاختلال الفسالة لئلا يشك في بقاء الحال  
 السابقة هذا غاية التوجيه بوجه أنه مفقود  
 فنقول لا معنى للقاعدة إلا وجوب إثبات  
 إثبات مشكوك الصحاح واحد مؤد لها منزلة مقفوع  
 الصفة بعد تنزيل الشارع مجرى الاستصحاب  
 بمثابة مقطوع البقاء بخلافه بوجه وجوب

لعدم الشك في الصحة بل يكون بمنزلة مقطوع  
 الفسافس الحق لا يخلص عنه هو ترجيح القاعد  
 بحلولها عن الفائدة لولا افتديتها على الاستصفا  
 لو قلنا بكم جريانها الآخرة مودها استصفا  
 او غاية فله الفائدة لو قلنا انه كذلك بحسب  
 الاغلب الذي خلافه في غاية الندرة المحقة  
 بالمعلوم و ترجيح القاعد باختصها كما فعل  
 الاستشارة مبتدعة الاول لكن الظاهر ان  
 استخراج بعض الامثلة لاجراء القاعد مع  
 حلول مودها عن الاستصفا فالاول ما فعلنا  
 ولذا لو حفظنا لها بلحاظ اثباتها عند العقد



من البائع مع الاصل الموضوعي بلحاظ اثنائه  
 صدوره من غير البائع فيعارضنا تعارضاً  
 حقيقياً مستلماً الا انه يرد عليه ان الاول  
 ان الاصل مثبت كما في كلمة الاستسكان  
 عدم افادة التعارض بهذا الوجه هو بصد  
 من البطلان لكنهما عند متطور منه اما  
 الاول فلاننا وان سلمنا كوز الاصل مثبتاً كما  
 فرقنا كما فرزه الاستناد والاثبات يمكن التفريق  
 بوجه لا يرد عليه ولعل الوجه في عدم استسكان  
 مستجناً فلهذا الوجه ولا يخفى ان الحمل كله  
 على مجرد المناشاة والتزويد فلا ضرورة

ما سبقنا وقد علمنا بان البر صدد لعقد من  
 غير الغالبين والشعيرة المنزلة على عدلها  
 وهو واضح غامبه بل كما رجليه نيقان ليد  
 من اثنا اصاله الصفة الصدد من بالغ انصافان  
 الزامنا الشارع بزياتنا وصح العقد لا دخل  
 له بثبوت البائع وصدده من البالغ لكان لا تقر  
 على هذا الوحي ولا ندعى نفي الواسطة او خفا  
 لتحقيقها حلية جليتا بل ندعى ان اصاله عدلها  
 نذل على بطلان الموجو والقاعدة علم صحة اما  
 تحقق المعارض بينهما لو تحقق دلالتهما بعدا  
 الوجه فمحقق واما دلالتهما بناء على هذا الوجه

فليس هذا ترتيبا لبطالان على ما لو صدق وقت  
 القطع بعدم البلوغ ولا معنى للاستصحاب إلا  
 وجب ترتيب الاشتراك في دليل على بطلان التوحي  
 واحد القاعدة بالعكس كما هو واضح ولأن بين التوا  
 عدم البلوغ وبطالان الواقع برزخ واسطة  
 حتى يكون الأصل مثبتا لا يقال أنه ليس بطلان  
 العقد الموجب صلا من آثار عدم البلوغ الشا  
 الواجب استصحابه فكيف يترتب على عدم البلو  
 السابق بطلان هذا العقد فان بطلان الموجود  
 من آثار عدم البلوغ الموجب فلا يحكم الاستصحاب  
 ويوضح ذلك ما إذا ولد للمرأة في غيبه ولد



وبين قديم

شأن من عنده ماله في حوزة فاقه لا يترتب عليه  
استحقاق حوزته وجوالاتها وعليه من ماله  
هو مثل ما خرج فيه وأما الثاني فلا تمنع  
الانقار كما أفاده قوله ما عرضت ما يترتب عليه  
الصحة هو صدق العقد من البالغ الذي يدعي  
القاعدة وما يترتب عليه لفساد عدم جرد ذلك  
لا الصدق من غير البالغ فانه ضد وظاهره ينقض  
الاثارة بنفسه لا الضمان نعم إذا كان لصمد العقد  
من غير البالغ اثر في حد ذاته بحيث يترتب الحكم  
بحقوق هذا الصمد المترتب عليه هذا الاثر فيعكس  
استناد البطلان والفساد لهذا العقد ولا

وجوده ولا تعارض وجوده لذاته ثانياً ولو فرض  
 وجوده ولا يوجب تعارضه من حيثية البحث  
 التي نحن بصدد ما نعلم إذا كان الوجودية العدمية  
 أي عدم صدق العدم بالبالغ محفوظ في  
 هذا الضد كان التعارض محققاً وكان يجب  
 علاجه وليس نفيس بالجملة التعارض الواجب  
 الرفع المفيد للنقص مقفول عند الالزام والموجود  
 صورته على ما يراه مع عدم ترتيبه عليه لا  
 فائدة فيه لكن الأولى المنع الراسخ لعدم كفايته  
 إلا بين المعبرين ولا اغتراباً في أحدكما كما يتساءل  
 ولا بأس بتقليل غير عنايته في نقضه بعد

نوجب المضارضا ولا لكر التحقوا ان اصاله عدم  
 البلوغ فوجب المضار لا حيث الحكم شرعا بصد  
 العقد من غير بالغ بل حيث الحكم بعد صد عقد  
 من بالغ فان بقيا الاثا والشايفه للعوضين مستند  
 الى عدم السبب لشرع فالحمل على الصحيح يقتضيه  
 كون الواقع البيع المضار من بالغ وهو سبب شرعي  
 ٢. اذ نفاخ الحالة الشايفه على العقد اصاله  
 عدم البلوغ لا يوجب بقاء الحالة الشايفه  
 من حيث العقد من حيث آخر اذا بيع المضار من  
 غير بالغ بحكم الاستصحاب لانه لا يوجب الرجوع  
 الى الحالة الشايفه على هذا العقد فانه ليس



مما يترتب عليه لأن عدم السبب من آثار عدم  
 السبب من آثار صدق وان فرضنا انه من ترتب عليه  
 آثار اخر اشقي لنا كما في احتمال القول بأن  
 الضد الموهو عين عدم النقيض لوجود نكلا  
 الاستثنا العلامة له لضعفه **وقال** رة  
 ان عدم المعلول مستند الى عدم العلة الناقصة  
 وليست من افراد عدم العلة التامة ايضا  
 ضرورة استحالة انطباق المعدوم على الموهو  
 وصدق عليه حقيقة شئ **أقول** هذا هو  
 الحق <sup>فإن</sup> ارتفاع النقيضين بمفني عدم انضمام  
 الشئ بشئ كالعلة التامة فيما نحن فيه نقيضه

وهو عدمها كاجتماعهما مما يستحيل العقل  
 المائر من الصديق والتقيضين انما هو استحالة  
 الاجتماع مضافا الى اضافة الارتفاع بخلاف  
 الضد لا مكانا ارتفاعهما كالسواء والنبات  
 فلا بد من انضمام العلة الناقصة بانه غير العلة  
 التامة كونها احد افراد عدمها وانضمام  
 من الوجود شيئا ان كل ما لا يكون غير الله فهو عنه  
 وذلك لان غير الله فعبثه بالله فان الانسان  
 ليس هو البشر فهو عبثه ذلك لان غير الشيء  
 بعبثه وعبثه اثنائه فاذا لم يكن غير الشيء لم يزم  
 ارتفاع التقيضين فنقول ان العلة التامة

غير العلة النامة بالذاهة والتسليم وعلته  
 النامة غير عكسها ايضا فنتج ان العلة النامة  
 هي عكسها لانه قد يكون غير الشيء نفسه فلو  
 لم يكن غير العكس لما كان الشيء في التقابلات  
 وورد عليه انه لا ريب في الجاد غير ثباته  
 غير الحيوان فعلى ما وردنا لا بد ان يكون الحيوان  
 جادا مع ذلك انه بطلانه لكن لا يخفى ان هذا لا  
 يدفع الاشكال عن عدم كون العلة الناقصة  
 من افراد عدم العلة النامة بطريق التخصيص  
 ان حاصل المطلب هو ان غير الغير من عين  
 لكنه مختص بما اذا كان الحاصل هو هو لا هو



والكلى والفرد وليست برقوله ضرورة  
استحالة انطباق العدم على الوجود معناه  
ان الوجود والعدم تقيضان فيسجل صدقهما  
على الآخر وحمله عليه للزوم الاتحاد بين الوجود  
والمجموع كمال الثباتين كالتنافر بين الوجود  
والعدم كما هو تفاض النفاضة ويرد عليه ان  
التناقضه انما هي بين الوجود والعدم المطلقين  
والوجود عند شئ خاص كوجود زيد عند  
لا الوجود المطلق والعدم الخاص لا الوجود المختص  
بخصوصية والعدم المختص بخصوصية غير تلك  
المخصوصية كما نقول الوجود لا شيء او زيد لا

شجر قد عوى على حاله انطبأ والمعدم على الموج  
 ممنوعه والوجه في ذلك مع ان المنة هو ما  
 حقه وانه ان لعدم المصاحف من الوجوه  
 من الخلق وهذه مالا خطنا حيث نغفل بعد  
 العلم ولولا ذلك لما كان بين عند زيد وعبد  
 عمرو وقد قولنا لا مبر في الاغلام من باب اللفظ  
 في الشدة ضعف قوة الوجوه خليف لا شك  
 في عدم الاعتبار بالشك في صحة الكلام  
 الصافي من المتكلم من جهة التدان بين  
 كونه هازلا ولا هيبا وغافلا او فاسدا  
 خيل فاته لا بعينه بالاحتمال الاول لسببه

لا شك في  
 صحة الكلام  
 في اللفظ

عدم  
 المنة

العقلاء وبناء أهل كل عرف في كل زمان و  
 مكانا وبنائها المختلفة كما هو الحال بالنسبة  
 إلى الشك في النشوء عن عفة قلبه <sup>الكل</sup> <sub>بجمله</sub>  
 كما شفا عنه أو إيجاده مجرى اللفظ فاصدا  
 عاما للداع دعاء إلى مجرد ذلك فان هذا و  
 ان لا ينافي حمل كلامه على الصحيح ولا يلزم من  
 عدم الحمل على كونه كاشفا في توجيه لا  
 والاعتبار ولبناء على خلاف ذلك الآراء  
 علم خلاف ذلك والوجه في المقامين الغلبة  
 المودثة للاطمينان المحقق بالقطع المأمور عليه  
 بالقطع هكذا في المقام لكن لما لم يكن في



امثال المقام بعد من قبل الشارع وما  
 فعله انما هو الامضاء الامر عند انوار  
 حصنات الموارد ودرنا بدل على حصنات  
 وجوه الحمل على الكاشفة والالتفات ثم انه  
 فرق دعوى كونه هازلا او انما ما يفظ ويقر  
 الامر في جهتين من جهاته الاول من جهة  
 ان المتكلم صادق باعتقاده ام لا الثاني  
 من جهة انه مطابق للواقع ام لا ينفى الانبا  
 في ان ما دل من الكتاب بالسنة على وجوب تربية  
 فعل المسلم على نفي الحمل على الحسن والجن  
 بدل على وجوه الحمل على الصحيح بالمعنى الاول <sup>لنفذ</sup>

المناط لو لم نقل بالدلالة اللفظية لكون  
 الفعل اعم من القول وهو اخصا فارد به وفعل  
 للسان مضافا الى عدا خصا صهما بالفعل  
 وقد عبرا بالامر وغيره من الامور العامة بل لا  
 بأس بترتيب الآثار الوضعية اذا كان شيء منها  
 متربعا على صك بهذا المعنى بخلاف المعنى الثاني  
 لعدم الدليل كما يظهر من سوابق المساحة ولم  
 يقل به احدا بصا واما الكلام في اعتقاده انه  
 فيظهر بعد التامل في حال فعله وقوله تقرينا

والكل على ما في المتن من ان  
 الكلام في بيان ان  
 المتن في بيان ان  
 المتن في بيان ان  
 المتن في بيان ان

الحمد لله الذي لا يعلم على  
منه تعالى

ما برز من هذا الدنيا على أحسن من  
الصلوة

والسلام على من لا يدرى إلا بالخير  
الذي لا يدرى

التي لا تدرى إلا بالخير  
الذي لا يدرى

النفط وحسب طبعه فاما طبعه منضما إليها  
مقوله

عليها الخضر المستطاب الأبد الأكرم الأكرم  
الأكرم

الأسعد الحمد والوزارة  
الاستدانة

أحمد فلهذا كذا وكذا  
مور

فأمر في شص شهر  
الأمر

الأمر  
الأمر



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَإِجْزَاءَ نَفْسِكَ الْبَشِيرِ مِنْكَ مَدْرُظَةٍ

أَخْلَلَ الْكَلَامَ لَا دَاءَ أَسْمِ اللَّهِ الْمَلِكِ الْعَلَامِ

أَحْمَدُ مُحَمَّدًا كَرَمَ مَدْرُظَةِ الْعُلَمَاءِ عَلَى ذِمَّةِ الشُّعْرَاءِ

مَا لَوْهَا كُلُّ نَهْطٍ وَالْهَيْهُ مَوْلَى الْوَدَى

إِلَهَ حَمْدًا عَلَا عَلَى السَّمَا وَمَلَأَ مَلَأَ

الْأَعْلَى وَحَمَى حَامِدُهُ وَأَعْتَمَدُهُ وَسَوَاهُ

وَحَامِدًا دَعَا وَأَهْلَاهُ إِلَى مَا سَوَاهُ مُحَمَّدًا

أَصْلَحَ الْأَعْمَالَ وَحَصَلَ الْأَمَالَ مَدْرُودَ

الدَّوَايِرِ وَمِعْمَرِ الْعَوَامِرِ غَالِمِ الْأَسْرَارِ

الْمُطْلِعِ عَلَى الشَّرَائِرِ مُعْطِلِ فُسَاوِسِ الْأَعْمَالِ

وَمُحَمَّدٌ عَبْدُ اللَّهِ الْكَافِي وَاسَلِّمْ اَسَلِّمْ سَلَامٍ  
عَلَى رَسُولِ هَدًى إِلَى نَارِ السَّلَامِ وَدَعَا  
إِلَى الْإِسْلَامِ أَقْبَلِ الصَّادِرَ وَالصُّدُورَ  
وَعَلَى خَوَامِلِ كَلِمَةٍ صَوَائِدِجِ مَسَائِلِكِ الْمَعَادِ  
وَمَطَالِيْعِ مَذَارِيكِ السُّلْدِ مَا سَأَلَ الْمَلَأُ  
وَسَأَرَ السَّمَاءُ حَوْلَ الْمَوَآءِ وَالْدَامَاءِ  
وَوَدَّاءِ الْحَيِّ وَالسَّلَامِ اجْرُدَا إِطْلَاعًا لَنَا  
رَحْلَ مُحَمَّدٍ وَلِلْعَالِمِ اِسْمُهُ اِسْمُ الْإِمَامِ  
وَلِلْإِلَامِ مُؤَنِّسٍ عَلَى رُحَمَا السَّلَامِ  
إِلَى مَوْلَاهُ صَوْنِ الشُّؤْلِ وَآوَادِهِ الْكَرَامِ  
وَوَصَلِ إِلَى الْقَمْرِ الظَّاهِرِ لِأَحَدِ أَوْلَادِ الْإِمَامِ

[illegible]

وَمَا رَأَى سَوَادًا عَلَى زَيْفٍ مَوْجِدَةٍ  
فَتَحَنَّنَ عَلَى سَمَاءٍ وَجَدَتْهَا

مُوسَى عَلَى رُوحِهَا السَّلَامُ وَلَحَسَ لِلْهُوَاءِ  
 كَالْحَرِيدِ إِلَى أَحَدِ خَالَ لَهُ لِلرُّوْرِ دَاي  
 الْأَصْلَحَ أَهْلُ الْوَحَالِ وَالْوَكُودُ وَهُوَ الْحَالِ  
 سَالِكًا صِرَاطَ عَمَرٍ أَحَدِ الْوَسَائِلِ وَأَعْمَالِ  
 لَوْ سَمِعَ لَا ذَرَاكَ أَحَدِي الْمَسَائِلِ وَلَكِنَّ رَأَيْتُ  
 سُوءَ الْوَهْمِ وَهُمْ سُوءٌ وَسَمًّا وَحَمَلِ  
 أَمْرُ الْمُسْلِمِ عَلَى الْأَصَحِّ أَفْرَامًا سَمًّا أَعْمَلِ  
 وَسُقَّةٌ مَعَ مَا هُوَ رَاحِلٌ لَا مُشَامِخٌ وَلَا  
 مُسَاهِلٌ وَمَا عَدَلَ عَمَّا حَرَّرَهُ فُحْرُ الْوَسَائِلِ  
 وَعَلَّمَ أَدَا الْعِصْمَةِ الْمُعْلِمِ وَالْمَلَأَ مُوسَى رَحِمَهُ اللَّهُ  
 وَالْعَالِمُ الْعَامِلُ أَهْلُ الْخُرُودِ دَامَ عَلَيْهِ وَهُوَ

ثم صنفه في ثمانية  
 واما سجا وروى في  
 شيخنا العلاء  
 عما قصه شيخنا العلاء  
 ان نصارى واهل  
 سن الاشياء  
 والمبشرين  
 الوحي  
 واما حال من  
 الالف  
 الالف الذي  
 شمس على  
 لا شمس  
 الباء  
 وروى  
 الحكماء  
 في عده  
 من الالف  
 وروى  
 صلاح  
 امر

اطلع ان الانام  
 الفقه  
 الامام  
 الامام



أَطْلَسَ الظُّورَ كَأَسْرِ الْأَصُولِ الْمُعْمُولِ وَ  
 خَامِلٌ لِمَا لَا حِمْلَهُ كَمَا هُوَ مُعْلُومٌ عَلَى مُطْلَعٍ  
 وَهُوَ الْمَاهُولُ وَسَيَّلَ اللَّهُ مَوْلَاهُ إِصْلَاحَ  
 سُوءِ الْأَوْهَامِ وَعَمَّوَعَوَائِدِ الْعُلَمَاءِ  
 الْأَحْكَامِ وَسَوَّاهُمْ عَلَى التَّوَلُّمِ وَالسَّلَامِ  
 وَالْإِكْرَامِ أَصْلُ هَلْ مَحَلُّ الْأُمُورِ  
 الصَّحَاحِ أَمْ لَا أَعْلَمُكَ أُمُورًا وَالْأَلَمَ عِلْمُ الْحَالِ  
 كَمَا هُوَ أَحَدٌ هَا مَا صَحَّ هُوَ مُتَكَمِّلٌ وَ  
 عَكْسُهُ هُوَ الْغَائِلُ وَكَمَا مَلَ كُلُّ مَرْمَالَةٍ كُلُّ خَامِلٍ  
 ائْتَدَّ لَهُ الْأَصُولُ وَعَكْسُهُ عَكْسُهُ وَاحِدًا  
 لَوْ دَدَامَرِ مَا عِلْمُ كَمَا لَهُ وَعَطَى الْفَدْلَ عَلَى

المراد بالظهور كالأصول المعنوية  
 والخامل لما لا حمله كما هو معلوم على مطلع  
 وهو الماهول وسئل الله موله إصلاح  
 سوء الأوهام وعموعوائد العلماء  
 الأحكام وسوواهم على التوالم والسلام  
 والإكرام أصل هل محل الأمور  
 الصحاح أم لا أعلمك أموراً والألم علم الحال  
 كما هو أحد ها ما صح هو متكامل  
 عكسه هو الغايل وكما مل كل مرمالة كل خامل  
 ائتد له الأصول وعكسه عكسه واحدا  
 لو دد امر ما علم كما له وعطى الفدل على

مَا ادَّعَاهُ رُوْسُ كُلِّ الدَّلَائِلِ امَّا كَلَامُ اللَّهِ <sup>قَوْلُ</sup>

کابل

أحدهما الأصل الأول علم الحال الأول ورد  
 طرق عكسه أمّا كونه مؤرداً لا مرجحاً على ما صحّ  
 ولوقع علم علم حاله الأول كحكمك لستم  
 لو لورد ولو كلف المخاورد وما علم كمال كلامه  
 وعكسه مع عدم ما ادّعاءه إلا ما عداه في  
 إصلاح الأوهام وتجل أعمال أهل الأسلاك  
 على الصّحاح كالمستلماً واللا أدنى إلى أعمال  
 أعمال السوء كالحق والوم وما سواهما  
 محل الكلام أمر سواء وهو المحل على الصّحاح  
 لو عكس علمه إلى سواء وعدّ على الأول على  
 ما ادّعاءه رؤس كل الدلائل أمّا كلام الله <sup>لولا</sup>

كلامه اعملوا العهود احرز المدة على عام لها  
 ولما سواها ولو اورد هو مواد على المدة  
 اضلا وما اذا شاء الله تعالى العاقل حكما  
 هو العمل على اعمال الصالح عدم طرح مدلولها  
 ارده مدلوله هو عند الحامل الكل صخا  
 لا نكال لو عمل على الصبح الحكيم ولو مع عطلة  
 على فاعله الله ومدلول كلامه لا على حرام اكل  
 الاموال غاطلا الا لو عومل طوعا احرزنا  
 رل اضلا ومراهه الا على هو عدم الحل الا لو  
 عومل لا عومل الحل لكل ما عومل كما هو حان  
 مدلول كلامه الا على اطر حوا او اها فاكما

في كل وقت من اوقات  
 العمل على العهود احرز  
 المدة على عام لها  
 ولما سواها ولو اورد  
 هو مواد على المدة  
 اضلا وما اذا شاء  
 الله تعالى العاقل  
 حكما هو العمل على  
 اعمال الصالح عدم  
 طرح مدلولها ارده  
 مدلوله هو عند  
 الحامل الكل صخا لا  
 نكال لو عمل على  
 الصبح الحكيم ولو مع  
 عطلة على فاعله الله  
 ومدلول كلامه لا على  
 حرام اكل الاموال  
 غاطلا الا لو عومل  
 طوعا احرزنا رل  
 اضلا ومراهه الا على  
 هو عدم الحل الا لو  
 عومل لا عومل الحل  
 لكل ما عومل كما هو  
 حان مدلول كلامه  
 الا على اطر حوا او  
 اها فاكما









بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم  
مفتاحاً للخير والنفع  
والعلم نوراً يضيء  
القلوب ويهدي السبل  
والعلم هو الذي لا يزول  
والعلم هو الذي لا يفسد  
والعلم هو الذي لا يحد  
والعلم هو الذي لا يمل  
والعلم هو الذي لا يئس  
والعلم هو الذي لا يفر  
والعلم هو الذي لا يند  
والعلم هو الذي لا يند

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل العلم  
مفتاحاً للخير والنفع  
والعلم نوراً يضيء  
القلوب ويهدي السبل  
والعلم هو الذي لا يزول  
والعلم هو الذي لا يفسد  
والعلم هو الذي لا يحد  
والعلم هو الذي لا يمل  
والعلم هو الذي لا يئس  
والعلم هو الذي لا يفر  
والعلم هو الذي لا يند  
والعلم هو الذي لا يند

لما وهبها أصلاً ولودل ما سوانها حواء كل  
الله والمعصوماً صحيح الأصل إلا لو علم وضو  
أحكهما إلى الحلم ومع الوصوح أعمال الأصل  
عموماً ولودل سائر الدلائل صح ولو مع دعوى  
علم وضوهما إلى الادراك والحلم معاً  
هل مدلول الدلائل الحمل على ما صح لذلك الحامل  
أو الغامل كموارد دل كلها على ما صح لذلك  
الحامل ولودل الدلائل لا كلها مع السطوع  
أو السواد ما دل ذلك الأصل الاقدمات لولا علم  
علم الغامل حكم المورد قد وجد وجرم على الغامل  
عدم ادراك حكمه وله حكم واحد لذلك الغامل

كلما  
والعلم نوراً يضيء  
القلوب ويهدي السبل  
والعلم هو الذي لا يزول  
والعلم هو الذي لا يفسد  
والعلم هو الذي لا يحد  
والعلم هو الذي لا يمل  
والعلم هو الذي لا يئس  
والعلم هو الذي لا يفر  
والعلم هو الذي لا يند  
والعلم هو الذي لا يند



كلهم وكما لو علم عدم علمه وهو مردد وما  
احال اذ قال حكم الله كما هو وجرم عدم  
الادراك ذلك كلام الله والمعصية على الحمل  
لا اذا عجز به الى اعماله الحرام وهو سوء وهم  
وخلافها الى الامور لولاه وعمل العلماء معلوم  
والاوسط مع السطوع فالو علم علمه وحال  
علمه فاذل كلام الله والمعصية على الحمل بعد  
الاداء الى هم سوء وهو عامل كما هو عالم  
اقادل سواها وهو الحال لولا علم حال علمه  
مع علمه اصله الهال والاعمال الاصل لئلا  
معلوم العامل على معلوم الحال مل كما هو

كلهم وكما لو علم عدم علمه وهو مردد وما  
احال اذ قال حكم الله كما هو وجرم عدم  
الادراك ذلك كلام الله والمعصية على الحمل  
لا اذا عجز به الى اعماله الحرام وهو سوء وهم  
وخلافها الى الامور لولاه وعمل العلماء معلوم  
والاوسط مع السطوع فالو علم علمه وحال  
علمه فاذل كلام الله والمعصية على الحمل بعد  
الاداء الى هم سوء وهو عامل كما هو عالم  
اقادل سواها وهو الحال لولا علم حال علمه  
مع علمه اصله الهال والاعمال الاصل لئلا  
معلوم العامل على معلوم الحال مل كما هو

كلهم وكما لو علم عدم علمه وهو مردد وما  
احال اذ قال حكم الله كما هو وجرم عدم  
الادراك ذلك كلام الله والمعصية على الحمل  
لا اذا عجز به الى اعماله الحرام وهو سوء وهم  
وخلافها الى الامور لولاه وعمل العلماء معلوم  
والاوسط مع السطوع فالو علم علمه وحال  
علمه فاذل كلام الله والمعصية على الحمل بعد  
الاداء الى هم سوء وهو عامل كما هو عالم  
اقادل سواها وهو الحال لولا علم حال علمه  
مع علمه اصله الهال والاعمال الاصل لئلا  
معلوم العامل على معلوم الحال مل كما هو

كلهم وكما لو علم عدم علمه وهو مردد وما  
احال اذ قال حكم الله كما هو وجرم عدم  
الادراك ذلك كلام الله والمعصية على الحمل  
لا اذا عجز به الى اعماله الحرام وهو سوء وهم  
وخلافها الى الامور لولاه وعمل العلماء معلوم  
والاوسط مع السطوع فالو علم علمه وحال  
علمه فاذل كلام الله والمعصية على الحمل بعد  
الاداء الى هم سوء وهو عامل كما هو عالم  
اقادل سواها وهو الحال لولا علم حال علمه  
مع علمه اصله الهال والاعمال الاصل لئلا  
معلوم العامل على معلوم الحال مل كما هو





وَسَرَّ الْعُسْرَ عَنْهُمْ وَكَلَّمَ الْعُلَمَاءَ وَعَلِمَهُمْ وَعَدَمَ الْعُمُومَ  
لِلدَّلَامِ امَّا وَاَزَاءَ كُلِّ الْعِلْمَاءِ مَا صَحَّ دَعْوَاهَا

وَكَلَّمَ أَعْلَامَ ذَالِ عَلَى مَا سَوَاءَ وَعَلِمَهُمْ لَا اسْلَمَهُ  
وَلَا امَّا لَلَا مَوْلَا الْحِلَّ وَالْحَالِ مَا عِلْمَ آخِرَ  
كَلَامِهِ وَهَسَالِمَ عَمَّا اورد العالم المعاصر اهل  
الهدى وهو عدم التمسك بالحمل مع عموم الاداء  
على ما حذر به وخرجه وهو الادراك انما الاركان  
او العموم ما دل على الاصل لما هو اصل وتعد  
مسلكهم العمل كما راه العالم ولو مع علمهم  
عدم عمله كما دأب وعدم افعال الامور لولا  
الحل مسلم امَّا الامور اذ اريد كل مورد واهل

وَسَرَّ الْعُسْرَ عَنْهُمْ وَكَلَّمَ الْعُلَمَاءَ  
وَعَلِمَهُمْ وَعَدَمَ الْعُمُومَ  
لِلدَّلَامِ امَّا وَاَزَاءَ كُلِّ الْعِلْمَاءِ  
مَا صَحَّ دَعْوَاهَا

وَكَلَّمَ أَعْلَامَ ذَالِ عَلَى مَا سَوَاءَ  
وَعَلِمَهُمْ لَا اسْلَمَهُ  
وَلَا امَّا لَلَا مَوْلَا الْحِلَّ وَالْحَالِ  
مَا عِلْمَ آخِرَ

كَلَامِهِ وَهَسَالِمَ عَمَّا اورد العالم  
المعاصر اهل الهدى وهو عدم التمسك  
بالحمل مع عموم الاداء على ما حذر  
به وخرجه وهو الادراك انما الاركان

ان يكون من جملة من علم  
اشكال الشك في العلم  
والله اعلم  
لا يان على بيان بالاصل عند من حيث وجوب العمل  
بمقتضى ما ذهب اليه على وارجح على من خالفه لانه في العلم

الاصول في  
الاصول في  
الاصول في  
الاصول في



لما نعلم عدم علمه ولو مع عدم ادعاء عدم العلم  
 الى الامر ومقتضاه الامر الى حرمة ترك ما دل على  
 الصحح آثاما او انه موعدم الحمل والحال ما حصر كما مر  
 ولو صلي على المسلم المرحوم وعلم عدم علمه وعقد  
 علمه اذ ذاك الحكم على كل حال الاحتمال وعلى العالم  
 اداء العمل كما علم واحدا بهما ما لولا علم علمه و  
 عدمه وترك ما دل على الحمل مع عدم عاصيا  
**جاء** مرة ما ذاك على مدلول الصحح للامور  
 واحترام مؤكدة لشيء اخر على ما هو كمال معرو  
 على حد كمال العسكر كمال وكمال الحاد كمال  
 سواء كمال لكل واحد ملكا ما هو حاله وحده ولو

۱- انظر الى هذا الكتاب  
 ۲- انظر الى هذا الكتاب  
 ۳- انظر الى هذا الكتاب  
 ۴- انظر الى هذا الكتاب  
 ۵- انظر الى هذا الكتاب  
 ۶- انظر الى هذا الكتاب  
 ۷- انظر الى هذا الكتاب  
 ۸- انظر الى هذا الكتاب  
 ۹- انظر الى هذا الكتاب  
 ۱۰- انظر الى هذا الكتاب

[illegible]

الحا  
دواستحال عمره  
ما جوت  
طال  
طال  
طال

احوال على احوال الا خاد الفروود على مضر طرد الا حذا  
 ما صادم كماله كماله وكمال النماء الوارد على  
 هو الصلوح للحس السمع مع ممر ورمذ وعده  
 حالا ما صادم كماله الا لو علم حالا عدم الوصول  
 ولو مع المروود والطول وعلى ما حررو ملك  
 ملكه سلما وادعى احد فها مروده له وعده  
 مال التسلم والوصول وذاته اصل القبح فادك  
 على رده واعلمد لوله هو الصلوح وهو امر  
 معلوم ولو مع عدم الاصل والحال معدوم و  
 ما حرده حشر المسالك على فاحكا العالم المفا  
 الموبنة المحرر على التنازل وهو قد الاصل

۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱  
 ۴۷۲  
 ۴۷۳  
 ۴۷۴  
 ۴۷۵  
 ۴۷۶  
 ۴۷۷

عَدَمَ اعْطَاءِ مَا لَلسَّامِ وَحَمْلِهِ حَرِّ وَسِرِّهِ عَدَمَ

هذه محل السام والوكول على اصل الصخر وود

وَالشَّالِمُ هُوَ رُوْدَا عَطَا مَا لَ الشَّم مُوْدَا صِل

الصُّعْ وَلَوْ صَا انْعَطَا الْمَالِ مَحَلَّ الْكَلَامِ لَا أَصْلَ

وَعَلَّمَ مَنَّا حُرِّمًا لِّمَا لَوْ هَلَّلَ عَمْرًا عَلَى مُحَمَّدٍ صَلِّحْ

مَالِ الْأَوْدَعَةِ إِلَى مُحَمَّدٍ وَعَدَىٰ عِدَّةٍ مِنْ الْأَوْدَعَةِ

معتمد وعظله لو روده مع هدم الاحلال ورد

محمداً داعي دود العدل وذا الضلع وعطر

المندوب علم عند الماحصل لا ضل الصلح الاحلا

والجهد لك كما يحضر الرضا عليه السلام ولو ادعى

المعلم في عدم ذكر واحد غمال الاصل لهما معا

[illegible]

وَصَحَّحَ أَنَّهُ لَا فَا تَعْلَمُ الرَّجُلُ بَعْدَ لَمَّا دَفِنَ فِي



وَمَصَحُّ الْأَحْلَالِ مَا صَلَحَ لِاصْلَاحِ الصَّلَاحِ وَأَهْلٍ  
لَهُ مَعَ عَدَمِ حُلُولِ الْعُدُولِ لَا عَلَى كُلِّ خَالٍ وَمَصَحُّ  
الْعُدُولِ مَا صَلَحَ لِأَهْلِ الصَّلَاحِ وَأَهْلٍ لَهُ مَعَ وَرُودِ  
وِزَاءِ الْأَحْلَالِ وَوَصْلِهِ مَعَهُ لَا عَلَى كُلِّ خَالٍ وَكَانَ  
لَا خَاصِلَ لِلْأَصْلِ وَالْأَمْرُ مَغْلُومٌ وَالْعَالَمُ الْمَعْنَى  
أَهْلُ الْمَرْكَبِ كُلُّهُمْ مَطْوَلٌ خَاصِلُهُ دَعْوَى الْعَطَلِ  
رَأْسُ الْعُدُولِ وَرُودُ الصَّلَاحِ وَمَا هُوَ أَهْلُ الْأَمْرِ  
وَالْأَصْلُ يَدُ عَلَى جَمْلِهِ عَلَى مَا صَلَحَ أَمَّا الْأَخَاصِلُ  
لِلْأَصْلِ لِمَا هُوَ الْمَأْمُولُ وَهُوَ أَصْلُ الصَّلَاحِ وَلَمْ  
أَدْرِكْ تَرَاكُمَا الْكَلَامَ الْأَمَّا حَرْفُ مَسْئَلَةِ اللَّهِ وَمَا أَرَاهُ  
مَصْلَحًا وَقَوْلُ الْمُحْصِلِ أَعْمَالُ الْوَسْعِ عَامِلٌ

تمت خبر  
بذلك والوجه في ذلك  
ان جميع الاذن صلح  
عليه صلح  
انفاذه وكان صلح  
مع عدم تحلل الرجوع  
وجميع الرجوع ما كان  
لا بطلان الصلح  
وقع بعد الاذن  
لا سطر ولا بعد  
للاصل فان  
التأني في سطر  
الخاسان في سطر  
جاسد دعوى السطر  
الراسي للرجوع  
بعد صلح  
في بطلان  
انزاع الفاعل  
تثبت صلح

الامر في النظر في حقيقة سطر الامر  
الامر في الامر  
الامر في الامر  
الامر في الامر

الامر في الامر  
الامر في الامر  
الامر في الامر  
الامر في الامر

مدلول الدلائل على حمل عمل المسلم المسلم صديقه

۱۰۱  
۱۰۲  
۱۰۳  
۱۰۴  
۱۰۵  
۱۰۶  
۱۰۷  
۱۰۸  
۱۰۹  
۱۱۰  
۱۱۱  
۱۱۲  
۱۱۳  
۱۱۴  
۱۱۵  
۱۱۶  
۱۱۷  
۱۱۸  
۱۱۹  
۱۲۰  
۱۲۱  
۱۲۲  
۱۲۳  
۱۲۴  
۱۲۵  
۱۲۶  
۱۲۷  
۱۲۸  
۱۲۹  
۱۳۰  
۱۳۱  
۱۳۲  
۱۳۳  
۱۳۴  
۱۳۵  
۱۳۶  
۱۳۷  
۱۳۸  
۱۳۹  
۱۴۰  
۱۴۱  
۱۴۲  
۱۴۳  
۱۴۴  
۱۴۵  
۱۴۶  
۱۴۷  
۱۴۸  
۱۴۹  
۱۵۰  
۱۵۱  
۱۵۲  
۱۵۳  
۱۵۴  
۱۵۵  
۱۵۶  
۱۵۷  
۱۵۸  
۱۵۹  
۱۶۰  
۱۶۱  
۱۶۲  
۱۶۳  
۱۶۴  
۱۶۵  
۱۶۶  
۱۶۷  
۱۶۸  
۱۶۹  
۱۷۰  
۱۷۱  
۱۷۲  
۱۷۳  
۱۷۴  
۱۷۵  
۱۷۶  
۱۷۷  
۱۷۸  
۱۷۹  
۱۸۰  
۱۸۱  
۱۸۲  
۱۸۳  
۱۸۴  
۱۸۵  
۱۸۶  
۱۸۷  
۱۸۸  
۱۸۹  
۱۹۰  
۱۹۱  
۱۹۲  
۱۹۳  
۱۹۴  
۱۹۵  
۱۹۶  
۱۹۷  
۱۹۸  
۱۹۹  
۲۰۰  
۲۰۱  
۲۰۲  
۲۰۳  
۲۰۴  
۲۰۵  
۲۰۶  
۲۰۷  
۲۰۸  
۲۰۹  
۲۱۰  
۲۱۱  
۲۱۲  
۲۱۳  
۲۱۴  
۲۱۵  
۲۱۶  
۲۱۷  
۲۱۸  
۲۱۹  
۲۲۰  
۲۲۱  
۲۲۲  
۲۲۳  
۲۲۴  
۲۲۵  
۲۲۶  
۲۲۷  
۲۲۸  
۲۲۹  
۲۳۰  
۲۳۱  
۲۳۲  
۲۳۳  
۲۳۴  
۲۳۵  
۲۳۶  
۲۳۷  
۲۳۸  
۲۳۹  
۲۴۰  
۲۴۱  
۲۴۲  
۲۴۳  
۲۴۴  
۲۴۵  
۲۴۶  
۲۴۷  
۲۴۸  
۲۴۹  
۲۵۰  
۲۵۱  
۲۵۲  
۲۵۳  
۲۵۴  
۲۵۵  
۲۵۶  
۲۵۷  
۲۵۸  
۲۵۹  
۲۶۰  
۲۶۱  
۲۶۲  
۲۶۳  
۲۶۴  
۲۶۵  
۲۶۶  
۲۶۷  
۲۶۸  
۲۶۹  
۲۷۰  
۲۷۱  
۲۷۲  
۲۷۳  
۲۷۴  
۲۷۵  
۲۷۶  
۲۷۷  
۲۷۸  
۲۷۹  
۲۸۰  
۲۸۱  
۲۸۲  
۲۸۳  
۲۸۴  
۲۸۵  
۲۸۶  
۲۸۷  
۲۸۸  
۲۸۹  
۲۹۰  
۲۹۱  
۲۹۲  
۲۹۳  
۲۹۴  
۲۹۵  
۲۹۶  
۲۹۷  
۲۹۸  
۲۹۹  
۳۰۰  
۳۰۱  
۳۰۲  
۳۰۳  
۳۰۴  
۳۰۵  
۳۰۶  
۳۰۷  
۳۰۸  
۳۰۹  
۳۱۰  
۳۱۱  
۳۱۲  
۳۱۳  
۳۱۴  
۳۱۵  
۳۱۶  
۳۱۷  
۳۱۸  
۳۱۹  
۳۲۰  
۳۲۱  
۳۲۲  
۳۲۳  
۳۲۴  
۳۲۵  
۳۲۶  
۳۲۷  
۳۲۸  
۳۲۹  
۳۳۰  
۳۳۱  
۳۳۲  
۳۳۳  
۳۳۴  
۳۳۵  
۳۳۶  
۳۳۷  
۳۳۸  
۳۳۹  
۳۴۰  
۳۴۱  
۳۴۲  
۳۴۳  
۳۴۴  
۳۴۵  
۳۴۶  
۳۴۷  
۳۴۸  
۳۴۹  
۳۵۰  
۳۵۱  
۳۵۲  
۳۵۳  
۳۵۴  
۳۵۵  
۳۵۶  
۳۵۷  
۳۵۸  
۳۵۹  
۳۶۰  
۳۶۱  
۳۶۲  
۳۶۳  
۳۶۴  
۳۶۵  
۳۶۶  
۳۶۷  
۳۶۸  
۳۶۹  
۳۷۰  
۳۷۱  
۳۷۲  
۳۷۳  
۳۷۴  
۳۷۵  
۳۷۶  
۳۷۷  
۳۷۸  
۳۷۹  
۳۸۰  
۳۸۱  
۳۸۲  
۳۸۳  
۳۸۴  
۳۸۵  
۳۸۶  
۳۸۷  
۳۸۸  
۳۸۹  
۳۹۰  
۳۹۱  
۳۹۲  
۳۹۳  
۳۹۴  
۳۹۵  
۳۹۶  
۳۹۷  
۳۹۸  
۳۹۹  
۴۰۰  
۴۰۱  
۴۰۲  
۴۰۳  
۴۰۴  
۴۰۵  
۴۰۶  
۴۰۷  
۴۰۸  
۴۰۹  
۴۱۰  
۴۱۱  
۴۱۲  
۴۱۳  
۴۱۴  
۴۱۵  
۴۱۶  
۴۱۷  
۴۱۸  
۴۱۹  
۴۲۰  
۴۲۱  
۴۲۲  
۴۲۳  
۴۲۴  
۴۲۵  
۴۲۶  
۴۲۷  
۴۲۸  
۴۲۹  
۴۳۰  
۴۳۱  
۴۳۲  
۴۳۳  
۴۳۴  
۴۳۵  
۴۳۶  
۴۳۷  
۴۳۸  
۴۳۹  
۴۴۰  
۴۴۱  
۴۴۲  
۴۴۳  
۴۴۴  
۴۴۵  
۴۴۶  
۴۴۷  
۴۴۸  
۴۴۹  
۴۵۰  
۴۵۱  
۴۵۲  
۴۵۳  
۴۵۴  
۴۵۵  
۴۵۶  
۴۵۷  
۴۵۸  
۴۵۹  
۴۶۰  
۴۶۱  
۴۶۲  
۴۶۳  
۴۶۴  
۴۶۵  
۴۶۶  
۴۶۷  
۴۶۸  
۴۶۹  
۴۷۰  
۴۷۱  
۴۷۲  
۴۷۳  
۴۷۴  
۴۷۵  
۴۷۶  
۴۷۷  
۴۷۸  
۴۷۹  
۴۸۰  
۴۸۱  
۴۸۲  
۴۸۳  
۴۸۴  
۴۸۵  
۴۸۶  
۴۸۷  
۴۸۸  
۴۸۹  
۴۹۰  
۴۹۱  
۴۹۲  
۴۹۳  
۴۹۴  
۴۹۵  
۴۹۶  
۴۹۷  
۴۹۸  
۴۹۹  
۵۰۰  
۵۰۱  
۵۰۲  
۵۰۳  
۵۰۴  
۵۰۵  
۵۰۶  
۵۰۷  
۵۰۸  
۵۰۹  
۵۱۰  
۵۱۱  
۵۱۲  
۵۱۳  
۵۱۴  
۵۱۵  
۵۱۶  
۵۱۷  
۵۱۸  
۵۱۹  
۵۲۰  
۵۲۱  
۵۲۲  
۵۲۳  
۵۲۴  
۵۲۵  
۵۲۶  
۵۲۷  
۵۲۸  
۵۲۹  
۵۳۰  
۵۳۱  
۵۳۲  
۵۳۳  
۵۳۴  
۵۳۵  
۵۳۶  
۵۳۷  
۵۳۸  
۵۳۹  
۵۴۰  
۵۴۱  
۵۴۲  
۵۴۳  
۵۴۴  
۵۴۵  
۵۴۶  
۵۴۷  
۵۴۸  
۵۴۹  
۵۵۰  
۵۵۱  
۵۵۲  
۵۵۳  
۵۵۴  
۵۵۵  
۵۵۶  
۵۵۷  
۵۵۸  
۵۵۹  
۵۶۰  
۵۶۱  
۵۶۲  
۵۶۳  
۵۶۴  
۵۶۵  
۵۶۶  
۵۶۷  
۵۶۸  
۵۶۹  
۵۷۰  
۵۷۱  
۵۷۲  
۵۷۳  
۵۷۴  
۵۷۵  
۵۷۶  
۵۷۷  
۵۷۸  
۵۷۹  
۵۸۰  
۵۸۱  
۵۸۲  
۵۸۳  
۵۸۴  
۵۸۵  
۵۸۶  
۵۸۷  
۵۸۸  
۵۸۹  
۵۹۰  
۵۹۱  
۵۹۲  
۵۹۳  
۵۹۴  
۵۹۵  
۵۹۶  
۵۹۷  
۵۹۸  
۵۹۹  
۶۰۰  
۶۰۱  
۶۰۲  
۶۰۳  
۶۰۴  
۶۰۵  
۶۰۶  
۶۰۷  
۶۰۸  
۶۰۹  
۶۱۰  
۶۱۱  
۶۱۲

الصمد والحمل معا وعلى ما مر رتبته طرحة العلماء

دَعُوا الْعَامِلِينَ سَوَاءَ مَا طَرَحَ وَنَمَا إِذَا مَا لَمَعَ

العدل للعامل بعد علمه اصل علمه ما اما

مَعَ الْعَالَمِ لَا يَحِلُّ لِعَدَمِ التَّمَنُّاعِ الْإِعْدَمُ عُمُومٌ

الدلائل كما هو المحمود واسلمهم عدم التمساع

دال علی المدعی کما تروى عن الرضا علیه السلام

سلك سلك الجواراد اصلاح الامر كما في

علم غاصر لطاوح علم مجموع على الصبح لما هو

مسلسل الطارح لا المأهول لعدم ما ذكر

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَشْكُرَهُ إِلَّا لَهُ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَشْكُرَهُ إِلَّا لَهُ

منہ الثانیہ علیٰ ہذا القول التقری علی



هذا هو الأصل في الأصول وهو على الصنع آخر مع أعمال  
 الأصل الأقل الأمر معلوم لما هو معلوم له  
 والأول مولد محض لو صلح غيره وما لا  
 ادعى عدم وصوله إلى الحاكم ما سمع ولصلح  
 زال على عدم حل طرح احكام الصلح المصنوع كما مر  
 وهل الامر يسار الى ما سئل عن احكام الصلح ام لا  
 على الأقل لو حصر المضاعف خال الصلح ملكا  
 الحكم هو المحصر لا صلح الصلح والا حكم مدلول  
 كلام محترق الرئسائل وحوامل كلمة العقد على كل  
 حال آخر ولو عول على اصل الصلح لما هو مولد  
 ولو كثر اليك المعو على مؤذاه كالعقد المقتد

١٤٦

على عمل ما عمله هو على الصنع آخر مع أعمال  
 الأصل الأقل الأمر معلوم لما هو معلوم له  
 والأول مولد محض لو صلح غيره وما لا  
 ادعى عدم وصوله إلى الحاكم ما سمع ولصلح  
 زال على عدم حل طرح احكام الصلح المصنوع كما مر  
 وهل الامر يسار الى ما سئل عن احكام الصلح ام لا  
 على الأقل لو حصر المضاعف خال الصلح ملكا  
 الحكم هو المحصر لا صلح الصلح والا حكم مدلول  
 كلام محترق الرئسائل وحوامل كلمة العقد على كل  
 حال آخر ولو عول على اصل الصلح لما هو مولد  
 ولو كثر اليك المعو على مؤذاه كالعقد المقتد

هذا هو الأصل في الأصول وهو على الصنع آخر مع أعمال  
 الأصل الأقل الأمر معلوم لما هو معلوم له  
 والأول مولد محض لو صلح غيره وما لا  
 ادعى عدم وصوله إلى الحاكم ما سمع ولصلح  
 زال على عدم حل طرح احكام الصلح المصنوع كما مر  
 وهل الامر يسار الى ما سئل عن احكام الصلح ام لا  
 على الأقل لو حصر المضاعف خال الصلح ملكا  
 الحكم هو المحصر لا صلح الصلح والا حكم مدلول  
 كلام محترق الرئسائل وحوامل كلمة العقد على كل  
 حال آخر ولو عول على اصل الصلح لما هو مولد  
 ولو كثر اليك المعو على مؤذاه كالعقد المقتد

قوله



الموارد

[illegible]

المؤاد وحصول الوسط وعدمه عشر وادي مؤاد  
 حكمها واحد بموفا وعدمها واحد بموفا  
 واحد كما لو صولح عمرو وما علم هل صولح على طلاء  
 مع هو او على ما اذ ان ملكه كالمسك من الراس  
 اذ عي حصول الوسط لو ما عتد ملكه المعهود ملكه  
 وكما لو لا علم هل يورد الصلح الى المملوك للعالم  
 المعاهد لموسى اذ عي عمل الكل على عدمه  
 مملوك له لا صلح اصل العمل وعدمه مما وكره  
 وادي امرهما واحد اذ صلح الامر على المسلك  
 المحمود سهل العتد لو كويل على اصل الصلح عمومًا  
 وكل ما ركد ذال العمل على مذلوله كما دل مع

تنبيه  
 المؤاد وهو موافق بوجه  
 وعدة أشكال في حكمه  
 مواقع حكمها واحد في حكمه  
 السريان وعدمه بوجه  
 بالانحياز فانظر الى المحصول  
 عدمه وكلمة علم ان بالانحياز  
 من اعيان بالانحياز  
 شيخنا الانصاري في بعض  
 يحصل الوسط لو لم يحكم  
 والى ما اذ عي الصلح ولم يعلم  
 وقع على الحكم في بعض  
 الفاضل المعاهد على حال  
 مع عدمه لا يجرى  
 مع عدمه لا يجرى  
 الامر على النسخة  
 بغيره القاعده اذ صلح  
 ولا يجرى في بعض  
 يتقارر الدلالة في بعض  
 وعدمه في بعض  
 الوسط في بعض  
 بالاجماع في بعض

الوَسْطَ وَعَدَمَهُ أَمَّا اللَّيْثُ وَأَمَّا آتِشُ  
 الوَسْطَ أَوْ عَمَلُ الْعِلْمَاءِ وَلَوْلَا حِ الوَسْطَ مَعَكُمْ  
 هَلْ مَدْرَكَ الْأَصْلُ كَلَامَ الْمَوْلَى لِمَا هُوَ أَوَّلُ الْوَكَلِ  
 الْعَالَمِ الْمَعَاصِرِ الْمَوْصُفِي هُوَ لَا قَوْلَ ذَاتِهِ وَ  
 عَدَمًا عَدَاهُ مَذْلُولُ كَلَامِ الْعِلْمَاءِ عَلَى مَا هُوَ  
 اللَّائِيحُ أَحْرَقَ الْأَمْرَ لِأَحْوَالِ الْمَذَارِ مَا هُوَ أَوَّلُ الْوَكَلِ  
 لِمَا هُوَ وَكَوَلٌ وَحْدَهُ وَالْحِلُّ مَعْلُولٌ لَهُ كَأَوَّلِ  
 الْمَوْرِدِ وَكَوَلٌ مَحْكَمٌ عَدَا كَالْعِلْمِ وَهُوَ مَعَهُ  
 مَا عَوَمِلُ مَعَهُ وَأَمَّا كَلَامُ الْمَوْلَى لِمَا هُوَ كَلَامُ  
 الْمَوْلَى كَأَمْرِهِ الْحِلُّ عَلَى الْقَصْحِ وَلَوْ مَعَ عَدَمِ عِلْمِكَ  
 عِلْمُ الْعَامِلِ حَكْمُ الْمَوْرِدِ وَعَدَمُهُ أَوَّلُ الْوَكَلِ الْحَكْمُ

هذا الكلام  
 هو الذي  
 في المتن  
 من كلام  
 السيد  
 في شرح  
 قوله  
 الوسيط  
 هو الذي  
 في المتن  
 من كلام  
 السيد  
 في شرح  
 قوله  
 الوسيط  
 هو الذي  
 في المتن  
 من كلام  
 السيد  
 في شرح  
 قوله  
 الوسيط



[illegible]





الذال على ملك واحد ماله كما هو حال حال  
 عدم الفصل لعدم علمك ذلك كل واحد  
 ماله لا عدم علمك الصبح وهو موافق أصل  
 الصبح الامر معلوم كما هو حال على الاصل  
 الاقل حال عدم الصبح الذال على عدم حل كل  
 كل الاما ماله وهو موافق اصل عدم وصوله الى  
 العلم على حال ولو مع عدم ستر لعدم علمك  
 الحال لا عدم علمك وصوله الى العلم وهو  
 مولد الاول دونه عدم السلم له لولاه الامور  
 لها حصر حد وعطل سائر المواد ومع عدم  
 الحصر لها لا ما عده المعلم ستر على ما هي عليه

تميزت  
 عدم الصبح وزعمه  
 لا سبب له  
 كل واحد منكم  
 يصح وروى عن  
 هـ شمس الحكم  
 على تحصيل العلم  
 من باب التعبد  
 ايضا كما في  
 الذال على عدم  
 واحد منها لا مال  
 لو وقف ما لم يمت  
 عدم موافقه الى  
 ومع عدم لا و  
 الصبح والنف  
 العلم بالبحر  
 وهو سبب  
 لا نقا على  
 في فصيل  
 في فصيل  
 في فصيل



محتررا لرسائل عظمى الله سرهما وهو عدم مدلول  
 لأصل عدم وصول العلم لعدم وصول العلم  
 لعدم وصوله لا وروى عن ادل على الوصول  
 الصحيح على الوصول وما حدث فيها مضامنا  
 لما سواها الامر ما علم وهو مضام لأصل الصحيح  
 لودل على صمد العاقل وهو عاقل وهو عاقل  
 على ما اراه لعدم مدلول لأصل عدم الوصول  
 لعدم صمد ما حول لاطال الا قبل عدم  
 مدلول لأصل الصحيح الا صمد والخاص لأصل  
 ما خرد كما لا اسلم ما اخرز على ما هو حاصل  
 المراد لو اورد لأصل عدم الوصول على صمد

متروك في كتاب  
 استاده وهو ان لا معنى  
 عدم البينوع الى البينوع  
 البينوع لولا ما دل على البينوع  
 زفا بران اتفاقا على  
 البينوع فلا يكون احد البينوع  
 للآخر والامر ما علم وهو  
 عدم البينوع كما في  
 على ما اراه ان لا معنى  
 لاصالة عدم البينوع  
 صمد والمغيره كما في  
 دعوى عدم المقابلة  
 اسلم ما اخرز على ما  
 فان قلت اصالة عدم  
 بل على صمد  
 بانع اتفاقا على  
 بانع فكل شيئا على حكم  
 اتفاقا على عدم  
 انه انما هو عدم  
 البينوع

العهد والمصدق ما وصل وأصل القبح على  
 التصديق والمصدق وصل وكل مضام لما سواه  
 مسلماً أردت أصل الصبح دل على امر حكماً الصبح  
 ولو مع عدم الوصول لا الوصول وأحرز ما حرز  
 مسلم أمالك طور سواه حصل للمرامد لا  
 عدم الوصول على عطل العهد المعهود الصادق  
 لولا ملكاً عطل عهد ما سوا الواصل إلى الحكم  
 أحد أحكام عقد وصوله وهو عاقل وأصل الصبح  
 على الصبح وعدم العطل كما استلم عدم الحاصل  
 لتداعدهما مضام لما سواه الما هو من العهد  
 كما هو مورد الرضا بل عهد العطل إلا لا

تميزت  
 البسوخ لا البدع  
 أقول فلو لم يضع  
 اجراء الاصل  
 للمقصود  
 لا يدل على  
 البسوخ على  
 المعنى الصالح  
 زالت لما عده  
 عقد غير البائع  
 عدم البسوخ  
 يدل القاعده  
 وعدم السطكان  
 لا أصل  
 في أصل  
 لا فرق  
 مستفاد  
 كما هو  
 مستفاد  
 لا يبعد  
 كما يبعد  
 ومن واحد  
 غير

اصده الواصل ثلثا اصدهما سواء الواصل وكل  
واحد من شيئا سواء وقرر المعلم انه ما حاصله  
ما اقرروا ورد على الصديق اسيما احدا حادما  
لا اصده الواصل قصده والمصدق فاسوه  
الواصل احدا حاد اذ اذ العبد عكس للحصو ل حكم  
كل واحد عكس ما سواء ولو صح الكلام صح حمل  
العدم على المحصو <sup>ال</sup> <sup>م</sup> <sup>م</sup> <sup>م</sup> وهو معلوم العطل <sup>احد</sup>  
ما اصدهما سوى الواصل احدا لا حاد وكل  
عكس المحصو مسلم اما هو حال حصو كل امر متع  
علا عدم اخر سواء وعدم صح حمل العدم على  
الحصو اقل الكلام هو مسلم لو حمل العدم اسيما

بجميع ما في  
الافرو قد حذرنا لا  
في نظام الاشكال على  
انه ان كانت عدم اسيما  
احد افرو عدم الصديق  
البيان وصدور من  
انضاس من احد الاشكال  
العقد تقيض الوجود  
واحد تقيض لا غير  
ما ذكره مع حمل العدم على  
الوجود وهو غير صحيح  
كما ان قولنا ان العدم  
من ان العدم لا يثبت  
تسلم انما العدم لا يثبت  
الوجود على كل شيء  
فغير دانا عدم الكلام  
على الوجود وهو اول  
هو مسلم لوجوب العدم  
و بدون الاضافه لانه  
عدم مضاف الوجود  
ان لوجوب عدم  
وخطا منه



لا ما حمل عدم معهود شر الصبح خصوصاً المحظ  
 الكلام محمول على العدد و كوله لا الشهوة اذا  
 صدد اصل الكلام ولو مع عدم وكوله على  
 مدلوله وكل واحد اخر مستلزم وعمل اهل الا  
 والا مضاعف على مؤذاه ولو مع عدم اصل الصبح  
 كما هو محتمل الكلام وهل كلامه محمول على ما  
 هو معلوم عام لا الاقل هو المحمول على ذلك على  
 حمل الاعمال على الصبح وعدم الحمل على السوء  
 وعدوله عما هو معلوم منه سوء ذلك اعمال  
 كل حكم هو معلول معلومته على ما قد مضى

لا ما حمل عدم معهود شر الصبح خصوصاً المحظ  
**الكلام** محمول على العدد و كوله لا الشهوة اذا  
 صدد اصل الكلام ولو مع عدم وكوله على  
 مدلوله وكل واحد اخر مستلزم وعمل اهل الا  
 والا مضاعف على مؤذاه ولو مع عدم اصل الصبح  
 كما هو محتمل الكلام وهل كلامه محمول على ما  
 هو معلوم عام لا الاقل هو المحمول على ذلك على  
 حمل الاعمال على الصبح وعدم الحمل على السوء  
 وعدوله عما هو معلوم منه سوء ذلك اعمال  
 كل حكم هو معلول معلومته على ما قد مضى

لا ما حمل عدم معهود شر الصبح خصوصاً المحظ  
 الكلام محمول على العدد و كوله لا الشهوة اذا  
 صدد اصل الكلام ولو مع عدم وكوله على  
 مدلوله وكل واحد اخر مستلزم وعمل اهل الا  
 والا مضاعف على مؤذاه ولو مع عدم اصل الصبح  
 كما هو محتمل الكلام وهل كلامه محمول على ما  
 هو معلوم عام لا الاقل هو المحمول على ذلك على  
 حمل الاعمال على الصبح وعدم الحمل على السوء  
 وعدوله عما هو معلوم منه سوء ذلك اعمال  
 كل حكم هو معلول معلومته على ما قد مضى







كتاب البيان

والمنقوط

١٤

لقد مر مصنفك ان هذا الكتاب وخاير ما عشت

التي تارة يكون في ميدان الغيرة انما المراد من الضعف

والهبط ويصو على اسقاط كل ما هو البهر من المصنف

كما يشهد لك هذه الرسالة التي فيها التي اعاني

بمثل الامساك من الصنع البديع والطور المنيع <sup>الذي</sup>

افاد بمشابهة من افاد من التحقيق الوقيع والتدقيق

الرفيع ولعمري ان هذا الترتيب مشترك لفظ الصنف <sup>الكل</sup>

واما انما يتبعها نكاحا وهذا السعي والولي مما بعد عن

المنقوط مرافقا لكونه في الاول والوسط منقوطا

كاه شاهد على السلك الناصب والهدى العاصم <sup>اقول</sup>

نهيدي بالاقدار وحيد صرة الاحقر محمد الحسيني



۹۵۴۳



سازمان اسناد و کتابخانه ملی  
جمهوری اسلامی ایران